

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia

P. O. Box 3243

Telephone: 5517 700

Fax: 5517844

Website: www.au.int

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية التاسعة والعشرون
أديس أبابا، إثيوبيا، 3-4 يوليو 2017

ASSEMBLY/AU/DEC.642-664 (XXIX) REV.1
ASSEMBLY/AU/DECL.1- 4 (XXIX)
ASSEMBLY/AU/RES.1(XXIX)

المقررات والإعلانات والقرارات

عدد الصفحات	عنوان المقرر	رقم المقرر	الرقم
<u>المقررات</u>			
6	مقرر بشأن ميزانية الاتحاد الأفريقي للسنة المالية 2018، الوثيقة PRC/Rpt. (XXXIV)	ASSEMBLY/AU/DEC.642 (XXIX)	1
2	مقرر بشأن التقرير عن المنتدى الاقتصادي الأفريقي الأول المنعقد في بورت لويس، موريشيوس 20-22 مارس 2017، الوثيقة EX.CL/1023(XXXI)	ASSEMBLY/AU/DEC.643 (XXIX)	2
9	مقرر بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وحالة السلم والأمن في أفريقيا، الوثيقة ASSEMBLY/AU/4(XXIX)	ASSEMBLY/AU/DEC.644 (XXIX)	3
4	مقرر بشأن التقرير الافتتاحي لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي حول الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، الوثيقة ASSEMBLY/AU/5 (XXIX)	ASSEMBLY/AU/DEC.645 (XXIX)	4
1	مقرر بشأن تقرير رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بلبيبا، الوثيقة Assembly/AU/7(XXIX)	ASSEMBLY/AU/DEC.646 (XXIX)	5
1	مقرر بشأن منطقة التجارة الحرة القارية، الوثيقة Assembly/AU/8(XXIX)	ASSEMBLY/AU/DEC.647 (XXIX)	6
3	مقرر بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة، الوثيقة Assembly/AU/9 (XXIX)	ASSEMBLY/AU/DEC.648 (XXIX)	7
2	مقرر بشأن تقرير لجنة العمل المعنية بإيدز ووتش أفريقيا	ASSEMBLY/AU/DEC.649 (XXIX)	8
1	مقرر بشأن تقرير فخامة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا عن تنفيذ المقرر بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي، ASSEMBLY/AU/Dec.635 (XXVIII)، الوثيقة ASSEMBLY/AU/2 (XXIX)	ASSEMBLY/AU/DEC.650 (XXIX)	9
1	مقرر بشأن الإدماج الكامل للنبياد في مفوضية الاتحاد الأفريقي	ASSEMBLY/AU/DEC.651(XXIX)	10
1	مقرر بشأن الاقتراح الخاص بإعلان الفترة 2018-2027 "العقد الأفريقي للتدريب الفني والمهني والتدريب على تنظيم المشاريع وتشغيل الشباب" (بند اقتراحه بوركينفا فاسو)، الوثيقة ASSEMBLY/AU/1035 (XXXI)ADD.1	ASSEMBLY/AU/DEC.652(XXIX)	11

عدد الصفحات	عنوان المقرر	رقم المقرر	الرقم
2	مقرر بشأن قضية الصحراء الغربية	ASSEMBLY/AU/DEC.653 (XXIX) REV.1	11
1	مقرر بشأن تعيين عضوين اثنين (2) في مفوضية الاتحاد الأفريقي، الوثيقة EX.CL/1037 (XXXI)	ASSEMBLY/AU/DEC.654 (XXIX)	12
1	مقرر بشأن تعيين أربعة (4) أعضاء في مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد، الوثيقة EX.CL/1038(XXXI)	ASSEMBLY/AU/DEC.655 (XXIX)	13
1	مقرر بشأن تعيين أربعة (4) أعضاء في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الوثيقة EX.CL/1039 (XXXI)	ASSEMBLY/AU/DEC.656 (XXIX)	14
1	مقرر بشأن تواريخ ومكان انعقاد الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي	ASSEMBLY/AU/DEC.657 (XXIX)	15
1	مقرر بشأن تواريخ ومكان انعقاد الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي (اقترح من جمهورية موريتانيا الإسلامية)	ASSEMBLY/AU/DEC.658 (XXIX)	16
1	مقرر بشأن إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا، الوثيقة ASSEMBLY/AU/10(XXIX)	ASSEMBLY/AU/DEC.659 (XXIX)	17
2	مقرر بشأن تنفيذ موضوع السنة، الوثيقة Assembly/AU/3(XXIX)	ASSEMBLY/AU/DEC.660 (XXIX)	18
1	مقرر بشأن إنشاء الصندوق الأفريقي للشباب، الوثيقة Assembly/AU/3(XXIX)	ASSEMBLY/AU/DEC.661 (XXIX)	19
3	مقرر بشأن تقارير القادة من رؤساء الدول والحكومات	ASSEMBLY/AU/DEC.662 (XXIX)	20
2	مقرر بشأن تعيين الأعضاء الجدد في هيئة الحكماء	ASSEMBLY/AU/DEC.663 (XXIX)	21
1	مقرر بشأن تعيين الرئيس القادم للاتحاد الأفريقي لسنة 2018	ASSEMBLY/AU/DEC.664(XXIX)	22
الإعلانات والقرارات			
3	إعلان حول موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2017 وهو "تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب"، الوثيقة Assembly/AU/3(XXIX)	ASSEMBLY/AU/DECL.1 (XXIX)	23

عدد الصفحات	عنوان المقرر	رقم المقرر	الرقم
4	إعلان حول الوضع في فلسطين والشرق الأوسط، الوثيقة EX.CL/1019 (XXXI)	ASSEMBLY/AU/DECL.2 (XXIX)	24
2	إعلان حول التعجيل بتنفيذ اللوائح الصحية الدولية في أفريقيا، الوثيقة EX.CL/1026(XXXI)	ASSEMBLY/AU/DECL.3 (XXIX)	25
5	إعلان الجزائر حول الاستثمار في العمالة والضمان الاجتماعي من أجل تسخير العائد الديموغرافي	ASSEMBLY/AU/DECL.4 (XXIX)	26
1	قرار بشأن أزمة الخليج	ASSEMBLY/AU/RES.1 (XXIX)	27

مقرر

بشأن ميزانية الاتحاد الأفريقي للسنة المالية 2018،

الوثيقة PRC/Rpt (XXXIV)

إن المؤتمر:

1. **يعتمد ميزانية إجمالية قدرها 769,381,894 دولارا أمريكيا للاتحاد الأفريقي للسنة المالية 2018، مقسمة إلى ميزانية تشغيلية بمبلغ 458,763,038 دولارا أمريكيا، وميزانية برنامجية بقيمة 310,618,856 دولارا أمريكيا، ويتم تمويلها كما يلي:**

(1) مبلغ إجمالي بقيمة 318,276,795 دولارا أمريكيا يتم تقديره على الدول الأعضاء.

(2) مبلغ إجمالي بقيمة 451,105,099 دولارا أمريكيا يتم تجميعه من الشركاء الدوليين.

2. **يعتمد أيضا مخصصات الميزانية الموجهة إلى أجهزة الاتحاد الأفريقي كما يلي:**

الميزانية الإجمالية لسنة 2018			الشركاء			الدول الأعضاء			الأجهزة
إجمالي 2018	البرنامجية	التشغيلية	الإجمالي	البرنامجية	التشغيلية	إجمالي التقديرات	البرنامجية	الميزانية التشغيلية	
376,924,793	245,976,091	130,948,702	147,801,924	147,801,924		229,122,869	98,174,167	130,948,702	مفوضية الاتحاد الأفريقي
19,964,559	2,920,000	17,044,559	2,920,000	2,920,000		17,044,559	-	17,044,559	البرلمان الأفريقي
11,820,159	1,238,417	10,581,742	1,238,417	1,238,417		10,581,742	-	10,581,742	المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان (المحكمة)
6,319,680	707,138	5,612,542	707,138	707,138		5,612,542	-	5,612,542	اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (اللجنة)
2,528,666	1,314,303	1,214,363	-	-		2,528,666	1,314,303	1,214,363	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي
50,667,815	40,368,486	10,299,329	40,000,000	40,000,000		10,667,815	368,486	10,299,329	الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا (النيباد)
768,034	325,458	442,576	325,458	325,458		442,576	-	442,576	لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي
2,843,728	761,576	2,082,152	-	-		2,843,728	761,576	2,082,152	المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد
3,036,746	3,036,746	-	-	-		3,036,746	3,036,746	-	مجلس السلم والأمن
883,509	591,514	291,995	502,787	502,787		380,722	88,727	291,995	اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته
مكاتب الاتحاد الأفريقي المتخصصة									
1,275,699	-	1,275,699	-	-		1,275,699	-	1,275,699	اللجنة الأفريقية للطاقة

الميزانية الإجمالية لسنة 2018			الشركاء			الدول الأعضاء			الأجهزة
إجمالي 2018	البرنامجية	التشغيلية	الإجمالي	البرنامجية	التشغيلية	إجمالي التقديرات	البرنامجية	الميزانية التشغيلية	
762,647	-	762,647	-	-	-	762,647	-	762,647	المعهد الأفريقي للتعليم من أجل التنمية
716,656	-	716,656	-	-	-	716,656	-	716,656	المركز الدولي لتعليم البنات والنساء في أفريقيا
2,821,977	-	2,821,977	-	-	-	2,821,977	-	2,821,977	الجامعة الأفريقية
749,028	-	749,028	-	-	-	749,028	-	749,028	المعهد الأفريقي للتحويلات المالية
17,350,276	13,379,128	3,971,148	2,058,880	2,058,880	-	15,291,396	11,320,248	3,971,148	المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها
916,272	-	916,272	-	-	-	916,272	-	916,272	المرصد الأفريقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار
948,450	-	948,450	-	-	-	948,450	-	948,450	المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة
عمليات السلام									
250,654,087	-	250,654,087	238,121,383	-	238,121,383	12,532,704	-	12,532,704	بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال
7,161,400	-	7,161,400	7,161,400	-	7,161,400	-	-	-	القوة المشتركة المتعددة الجنسيات
1,461,205	-	1,461,205	1,461,205	-	1,461,205	-	-	-	جيش الرب للمقاومة
8,806,508	-	8,806,508	8,806,508	-	8,806,508	-	-	-	HRMOM
769,381,894	310,618,856	458,763,038	451,105,099	195,554,603	255,550,496	318,276,795	115,064,253	203,212,542	الإجمالي

3. يعتمد أيضا توزيع ميزانية سنة 2018 حسب مكونات المصروفات على النحو التالي:

الإجمالي	البرامج	الإجمالي الفرعي التشغيلي	المصاريف الرأسمالية	المصاريف التشغيلية	تكلفة العاملين	
376,924,793	245,976,091	130,948,702	2,498,424	37,607,080	90,843,197	مفوضية الاتحاد الأفريقي
50,667,815	40,368,486	10,299,329	151,975	2,057,641	8,089,713	الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)
19,964,559	2,920,000	17,044,559	171,444	7,062,993	9,810,122	البرلمان الأفريقي
17,350,276	13,379,128	3,971,148	90,000	1,172,733	2,708,414	المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها
11,820,159	1,238,417	10,581,742	289,820	3,663,726	6,628,196	المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان (المحكمة)
6,319,680	707,138	5,612,542	44,000	2,376,000	3,192,542	اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (اللجنة)
2,843,728	761,576	2,082,152	-	1,217,214	864,938	المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد
2,821,977	-	2,821,977	3,000	672,083	2,146,895	الجامعة الأفريقية
2,528,666	1,314,303	1,214,363	-	1,214,363	-	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي
3,036,746	3,036,746	-	-	-	-	مجلس السلم والأمن
1,275,699	-	1,275,699	25,000	123,600	1,127,099	اللجنة الأفريقية للطاقة
948,450	-	948,450	140,000	96,100	712,350	المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة
916,272	-	916,272	85,100	131,234	699,938	المركز الأفريقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار
883,509	591,514	291,995	-	263,160	28,835	اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته
768,034	325,458	442,576	-	442,576	-	لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي
762,647	-	762,647	129,200	116,566	516,881	المعهد الأفريقي للتعليم من أجل التنمية
749,028	-	749,028	41,028	138,600	569,400	المعهد الأفريقي للتحويلات المالية
716,656	-	716,656	113,200	122,972	480,484	المركز الدولي لتعليم البنات والنساء في أفريقيا
501,198,694	310,618,856	190,679,838	3,782,191	58,478,641	128,419,006	الإجمالي الفرعي باستثناء

الإجمالي	البرامج	الإجمالي الفرعي التشغيلي	المصاريف الرأسمالية	المصاريف التشغيلية	تكلفة العاملين	
						عمليات دعم السلام
250,654,087	-	250,654,087	-	236,170,700	14,483,387	بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال
7,161,400	-	7,161,400	-	7,161,400	-	القوة المشتركة المتعددة الجنسيات
1,461,205	-	1,461,205	-	1,461,205	-	جيش الرب للمقاومة
8,806,508	-	8,806,508	-	8,806,508	-	HRMOM
268,083,200	-	268,083,200	-	253,599,813	14,483,387	الإجمالي الفرعي لعمليات دعم السلام
769,381,894	310,618,856	458,763,038	3,782,191	12,078,454	142,902,393	الإجمالي الكلي

4. يطلب من المفوضية:

- 1) إحالة الفجوة التمويلية إلى مجلس السلم والأمن بقيمة - **81,846,337** دولاراً أمريكياً المتعلقة ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمعتمدة بعد قرار الاتحاد الأوروبي سحب 20% من تمويله السنوي؛
- 2) تنسيق عملية إعداد الميزانية والاشراف عليها من جميع الأجهزة قبل تقديمها إلى اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين لغرض التدقيق فيها واعتمادها؛
- 3) استخدام شكل جديد في إعداد ميزانية الاتحاد الأفريقي على أن يكون مدعوماً بتوقعات تحويلات الدول الأعضاء في المستقبل، وبأية معلومات ذات صلة وفقاً للمقررات ذات الصلة للاتحاد الأفريقي بغية تسهيل بحثها واعتمادها بفعالية من قبل الدول الأعضاء؛
5. يحث المفوضية على تحسين وتعزيز عملية إعداد الميزانية من خلال تقديم ميزانية تركز على الأولويات جنباً إلى جنب مع إنشاء آلية تسمح برصد وتقييم النتائج؛
6. يدعو المفوضية إلى مواصلة جميع المخصصات عبر جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي وعرضها على لجنة الممثلين الدائمين لإجازتها؛
7. يطلب:

- 1) من لجنة الممثلين الدائمين القيام، خلال السنة الخامسة من تنفيذ المقرر Assembly/AU/Dec.578 (XXV) بشأن جدول تقدير الأنصبة والمصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي، بتقييم مستوى تنفيذ الأخيرة وتقديم توصيات مناسبة إلى المجلس

التنفيذي بهدف تمويل 100% من الميزانية التشغيلية و75% من الميزانية البرنامجية و25% من عمليات دعم السلام بحلول سنة 2020، بغية مواصلة الإطار الزمني للتنفيذ مع القدرة الفعلية للدول الأعضاء على السداد،

(2) من لجنة الممثلين الدائمين وفقا للنظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي، أن تقترح طرق إدارة الصندوق الاحتياطي بكفاءة وفعالية من قبل المفوضية؛

(3) من المفوضية إعداد جميع الآثار القانونية والهيكلية والمالية التي تؤثر على نقل مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى لوساكا، زامبيا، وتقديمها إلى لجنة الممثلين الدائمين للنظر في الميزانية الإضافية؛

(4) من المفوضية أن تستفيد من الميزة النسبية للدول الأعضاء لتمويل تنفيذ مشاريع أو برامج محددة معتمدة، من خلال تبرعات مالية أو عينية ترد من دولة عضو معنية يتم رصدها خصيصا لهذا الغرض.

مقرر

بشأن التقرير عن المنتدى الاقتصادي الأفريقي

الأول المنعقد في بورت لويس، موريشيوس، 20-22 مارس 2017،

الوثيقة EX.CL/1023(XXXI)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بالتقرير عن المنتدى الاقتصادي الأفريقي الأول المنعقد في بورت لويس، موريشيوس من 20-22 مارس 2017، ويعتمد التوصيات الواردة فيه؛
2. **يشيد** بجمهورية موريشيوس على التنظيم الناجح للمنتدى الاقتصادي الأفريقي الأول؛
3. **يقرر ما يلي:**

- (1) ان تقوم المفوضية ومؤسسة الاتحاد الأفريقي بضمان دعوة كافة الدول الأعضاء لحضور المنتدى الاقتصادي الأفريقي على أن يكون مستوى التمثيل من اختيار الدول الأعضاء.
- (2) تخصيص وقت كاف لمناقشة كافة مواضيع المنتدى.
- (3) استخدام مكان مناسب للاجتماعات المستقبلية للمنتدى الاقتصادي الأفريقي.
- (4) إجراء مراجعة مالية مستقلة لتحديد الأثر المالي للمنتدى الاقتصادي الأفريقي الأول.
- (5) أن تقوم المفوضية بالتعاون مع مؤسسة الاتحاد الأفريقي، بالحد من تكلفة مشاركة القطاع الخاص في المنتدى الاقتصادي الأفريقي، البيانات الاحصائية بغية اجتذاب مزيد من المشاركين من القطاع الخاص.
- (6) عقد قمة ثلاثية (للدول الأعضاء والقطاع الخاص والدوائر الاكاديمية) حول التعليم وتنمية المهارات والعلم والتكنولوجيا والابتكار قبل الاجتماع الثاني للمنتدى الاقتصادي الأفريقي في 2018.

(7) أن تقوم المفوضية بالتعاون مع مؤسسة الاتحاد الأفريقي بوضع خارطة طريق لتنفيذ توصيات المنتدى الاقتصادي الأفريقي الأول، وتقديمها للبحث خلال قمة يناير 2018؛

(8) أن تقوم المفوضية، بالتعاون مع مؤسسة الاتحاد الأفريقي، بإجراء تقييم شامل للمنتدى الاقتصادي الأفريقي الأول، وتقديم تقرير وتوصيات مناسبة إلى قمة يناير 2018؛

(9) أن تقوم مؤسسة الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع المفوضية بوضع آلية متابعة لتسجيل وتسهيل الاتفاقات التي يتم التوصل إليها والمشاريع المعلنة والصفقات التجارية المبرمة خلال اجتماعات المنتدى.

4. يوافق على عرض جمهورية موريشيوس استضافة المنتدى الاقتصادي الأفريقي الثاني في مارس 2018. وفي هذا الصدد، يكلف مفوضية الاتحاد الأفريقي ومؤسسة الاتحاد الأفريقي بالعمل الوثيق مع الدولة المضيفة موريشيوس لضمان نجاح المنتدى الاقتصادي الأفريقي الثاني.

-

مقرر

بشأن تقرير مجلس السلم والأمن
عن أنشطته وحالة السلم والأمن في أفريقيا،

الوثيقة (ASSEMBLY/AU/4(XXIX)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن أنشطته وحالة السلم والأمن في أفريقيا؛

2. **يشيد** بمجلس السلم والأمن، والمفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ والآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، لالتزامها وجهودها نحو تحقيق السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا. وفي هذا الصدد، **يحيط علما مع التقدير** بالجهود المكثفة التي بذلها رئيس المفوضية دعما لعمليات السلام داخل القارة؛

3. **يهنئ** الرئيس محمد عبد الله محمد لانتخابه رئيسا لجمهورية الصومال الاتحادية. **ويرحب** بالتقدم المستمر المحرز في الصومال مع الاعتراف بالتحديات التي لا تزال تواجه البلد. **ويؤكد مجددا** نداءه للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الأوسع لمواصلة وتكثيف دعمها السياسي والمالي واللوجستي للصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميسوم) للتمكين من الاستقرار الكامل في البلد، ولا سيما من أجل الإصلاح الأمني الذي سيمكن من تفعيل هيكل الأمن الوطني. **ويذكر** ببيان مجلس السلم والأمن بتاريخ 6 سبتمبر 2016 الذي يدعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى أن ينظر، بعد إصدار قراره 2244 (2015)، في رفع حظر استيراد الأسلحة المفروض على الصومال، باعتباره جانبا حاسما في بناء المؤسسات الأمنية الصومالية. **ويعرب عن قلقه** إزاء التهديد الذي لا تزال تشكله حركة الشباب على السلم والأمن والاستقرار في الصومال، **ويدين** مرة أخرى بشدة الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الشباب على المدنيين الأبرياء وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الصومالية. **كما يعرب عن قلقه** إزاء عودة أنشطة القرصنة في سواحل الصومال. **ويدعو** الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين إلى تنسيق دعمهم من خلال آلية تنفيذ الميثاق الأمني، على النحو المتفق عليه في مؤتمر لندن، الذي عقد في

11 مايو 2017، بهدف تحقيق أقصى قدر من تأثير الجهود المشتركة دعماً لقوات الأمن الوطنية الصومالية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يرحب بإنشاء فريق العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والصومال باعتباره أفضل قناة لتنسيق الدعم المقدم من الشركاء. ويعرب عن بالغ قلقه إزاء الوضع الإنساني المتردي السائد في الصومال ويناشد المجتمع الدولي زيادة الدعم في معالجة المساعدة التي يحتاجها الشعب الصومالي المتضرر؛

4. يعرب عن قلقه العميق إزاء استمرار تدهور الوضع في جنوب السودان، ويدعو مرة أخرى، أطراف جنوب السودان إلى إظهار القيادة والارتقاء إلى مستوى مسؤوليتهم نحو إنهاء المعاناة الطويلة لشعبهم. ويرحب بإطلاق مبادرة الحوار الوطني من قبل الرئيس سلفا كير مايارديت، ويحث أصحاب المصلحة في جنوب السودان على ضمان استقلاليته وشموليته وحياده. ويشيد بالمثل السامي للاتحاد الأفريقي لجنوب السودان، الرئيس السابق ألفا عمر كوناري، على جهوده لمساعدة أصحاب المصلحة في جنوب السودان على التصدي للتحديات الماثلة أمامهم، من خلال المشاركة البناءة، على نحو ما اتفق عليه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية خلال الاجتماع المنعقد في 29 يناير 2017، ويشدد على الحاجة إلى استمرار المشاركة الرسمية من قبل المؤسسات الثلاث. ويجيز مقررات القمة الاستثنائية الحادية والثلاثين للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية المنعقدة في 12 يونيو 2017، ولا سيما التعجيل بعقد المنتدى الرفيع المستوى لتنشيط اتفاقية السلام. وفي هذا الصدد، يشيد بجهود الرئيس يويري موسيفيني وحكومة أوغندا في التصدي للتحديات في جنوب السودان. ويدعو القوات الحكومية والجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتهم والاشتراك في عملية سياسية بناءة لمعالجة الأسباب الرئيسية للتحديات التي يواجهها جنوب السودان. ويعرب عن قلقه إزاء الوضع الإنساني في جنوب السودان، ويحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة اللازمة إلى المحتاجين في جنوب السودان والبلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، يدعو الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية والحركة الشعبية لتحرير السودان - الجيش الشعبي لتحرير السودان وجميع الجماعات المسلحة إلى التقيد بالصارم بالقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بوكالات وعمال الإغاثة الإنسانية بهدف تهيئة وتسهيل الوصول إلى المساعدة الإنسانية وتسليمها للسكان المحتاجين؛

5. يرحب بالتحسن الكبير الذي لوحظ في الوضع السياسي والأمني في دارفور، فضلاً عن نتائج الحوار الوطني وتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة، ويحث السلطات السودانية على مواصلة

جهودها للتوعية. ويحيط علما بتوصيات تقرير الاستعراض الاستراتيجي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المقدم بشأن انسحاب قوات العملية المشتركة وإعادة تشكيلها، ويشدد على ضرورة تنفيذ العملية بطريقة تدريجية وسلسة، لضمان ألا يتعرض السكان المدنيون للخطر. ويؤكد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم اللازم لحكومة السودان في جهودها الرامية إلى إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في دارفور، ولا سيما في المناطق التي ستخليها العملية المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وعلى وجه الخصوص، يحيط علما بالخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة بالفعل لتخفيف نظام العقوبات المفروضة على السودان، ويتطلع إلى رفعها بالكامل بحلول 12 يوليو 2017. وعلاوة على ذلك، يشيد بفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي على جهوده الدؤوبة من أجل مساعدة السودانين على التوصل إلى حلول سلمية لمختلف التحديات التي يواجهونها، ويشجعه على مواصلة تعزيز عملية شاملة للمساعدة في المراحل المقبلة من عملية السلام. ويحث بقوة جميع الحركات المسلحة على المشاركة، في عملية المفاوضات دون مزيد من التأخير؛

6. يشيد بحكومتى السودان وجنوب السودان للتوصل إلى اتفاقات بشأن تفعيل الآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها. وفي هذا الصدد، يدعو إلى عقد اجتماع عاجل للجنة الأمنية المشتركة، دون شروط مسبقة، لمعالجة المسائل العالقة بين الدولتين، ويحث السودان وجنوب السودان على عقد اجتماعات أكثر انتظاماً للآلية السياسية والأمنية المشتركة لمعالجة المسائل العالقة بين البلدين وخاصة فيما يتعلق بإنشاء الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها؛

7. يدعو إلى التنفيذ العاجل لاتفاق 20 يونيو 2011 بشأن إدارة منطقة أبيي وأمنها، لا سيما إنشاء المجلس والإدارة والشرطة. ويشيد بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي لمساهمتها في الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة؛

8. يحيط علماً بانسحاب قوات دولة قطر من الحدود بين جيبوتي وإرتريا، ويدعو كلا من جيبوتي وإرتريا إلى ممارسة ضبط النفس في نزاعهما الحدودي. ويشجع رئيس المفوضية، بدعم من البلدين، على مواصلة جهوده من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع وتطبيع العلاقات وحسن الجوار بين جيبوتي وإرتريا؛

9. **يعرب مجددا عن قلقه** إزاء استمرار المأزق السياسي والوضع الأمني في ليبيا. ويحث الأطراف الليبية على تجاوز خلافاتها السياسية الحالية بغية إعادة تعديل اتفاق ليبيا السياسي بالتوافق لكي يتسنى تنفيذه في وقت مبكر بطريقة تهيئ الظروف المواتية لإجراء حوار شامل بين الجميع من أجل إحلال السلم المستدام والمصالحة في ليبيا. **يشيد** بلجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، برئاسة فخامة السيد دينيس ساسو نغيسو من الكونغو، التي عقدت اجتماعها الثالث في 2 يوليو 2017 على هامش الدورة العادية الحالية. **ويرحب** بالزيارة التي قام بها وفد وزاري من الاتحاد الأفريقي إلى ليبيا، شمل مفوض السلم والأمن. **ويشيد** أيضا بجهود الدول المجاورة فضلا عن جهود الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في ليبيا الرئيس السابق لتنزانيا جاكايا كيكويتي والأمم المتحدة، على مشاركتهم المتواصلة في البحث عن حل دائم للأزمة الليبية؛

10. **يناشد** جميع الأطراف الفاعلة الكونغولية العمل من أجل الحفاظ على المكاسب التي لا تزال هشة في سبيل تحقيق السلم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما التنفيذ الفعلي والتوافقي لاتفاق 31 ديسمبر 2016، بهدف تنظيم انتخابات في ديسمبر 2017. وفي هذا الصدد، **يرحب** بالمبادرات التي اتخذها رئيس المفوضية حتى الآن، بما في ذلك إفاد بعثة في يومي 29 و30 مايو إلى كينشاسا بقيادة مفوض السلم والأمن ضمت ممثلين عن الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، والمؤسسات الضامنة لإطار السلم والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الموقع في 24 فبراير 2013 في أديس أبابا. **ويشيد** بجمهورية الكونغو الديمقراطية لقرارها بضمان تمويل العملية الانتخابية عن طريق ميزانية الحكومة، وإتاحة الموارد اللازمة للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لإجراء العملية الانتخابية وتنظيم الانتخابات. **ويدعو** إلى التعجيل بتعيين رئيس وأعضاء المجلس الوطني لمتابعة الاتفاق من أجل وضع الجدول الزمني للانتخابات. **ويعرب عن بالغ قلقه** إزاء الحالة الأمنية والإنسانية السائدة في مقاطعة كاساي. **ويشدد على ضرورة** اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإعادة تنشيط التعاون وعملية تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وفقا للاتفاق الإطار. **ويدعو** الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وضامني الاتفاق الإطار، والدول الأعضاء في المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي لتقديم كامل الدعم اللازم لهذا الغرض؛

11. **يعيد تأكيد التزامه بإيجاد حل سلمي للأزمة في بوروندي من خلال الإسراع بإطلاق حوار شامل** بين البورونديين برعاية مجموعة شرق أفريقيا، بدعم من الاتحاد الأفريقي، وتحت قيادة وسيط مجموعة شرق أفريقيا، رئيس أوغندا يويري ك. موسيفيني وميسره، رئيس تنزانيا السابق بنيامين مكابا، **ويطلب** من جميع البورونديين المشاركة بنشاط ودون شروط في هذه العملية. **ويدعو** السلطات البوروندية لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتوصل إلى أوسع توافق ممكن بشأن العملية الجارية لمراجعة الدستور، بمشاركة جميع البورونديين واستنادا إلى اتفاق أروشا في 2000. وفي هذا الصدد، **يؤكد من جديد** استعداد وفد الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى لرؤساء الدول للمساعدة في الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة في بوروندي. **ويدعو** إلى التوقيع السريع على مذكرة التفاهم المتعلقة بأنشطة مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين للاتحاد الأفريقي؛

12. **يعرب عن بالغ قلقه** إزاء تدهور الوضع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى **ويدين بشدة** الهجمات ضد المدنيين وقوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عما تقوم به الجماعات المسلحة من أنشطة لزعة الاستقرار، **ويطلب** منها أن تلتزم بحزم ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية إحلال السلام في البلد. **ويؤكد مجددا** دعمه الكامل للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، **ويدعو** جميع أصحاب المصلحة في وسط أفريقيا والأمم المتحدة والشركاء الآخرين إلى دعم هذه العملية. **ويرحب** بتوقيع اتفاقية بين الجماعات المسلحة في روما في 19 يونيو 2017، بما في ذلك وقف إطلاق النار على نطاق البلد، في إطار تيسير مجتمع سانت إيجيديو. **ويحث** الدول الأعضاء والشركاء على مواصلة وزيادة مساعدتهم لجمهورية أفريقيا الوسطى والإسهام في جهود إعادة الإعمار والتنمية وتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع في البلد؛

13. **يدعو** جميع الأطراف السياسية الفاعلة في غينيا يساو إلى احترام وتنفيذ اتفاقية كوناكري لاكتوبر 2016 دون مزيد من التأخير، **ويحث** جميع الجهات الفاعلة على الامتناع عن القيام بأعمال أو تصريحات يمكن أن تصعد من التوتر وتعرض على العنف. **ويشيد** بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) على جهودها المتواصلة من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في غينيا-بيساو؛

14. يشجع جميع أصحاب المصلحة الليبيريين على مواصلة العمل معا من أجل توطيد السلام في بلدهم، ولا سيما من خلال تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات سلمية وحررة وشفافة، بدعم من الإقليم، من خلال المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجتمع الدولي ككل؛

15. يدين بشدة التمرد في كوت ديفوار ويؤكد من جديد على ضرورة بقاء قوات الدفاع والأمن خاضعة بصراحة للسلطات المدنية. ويؤكد من جديد دعمه لحكومة كت ديفوار في جهودها الرامية إلى توطيد عملية المصالحة التي ستمكن من تعزيز السلام والاستقرار في البلد بغية الحفاظ على النمو الاقتصادي المرتفع لصالح الشعب الإيفواري؛

16. يشيد بالسلطات الجديدة في جامبيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لجهودهما المشتركة الرامية إلى تعزيز السلام الدائم والاستقرار والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في البلد ويشجعهما على مواصلة السير على هذا الطريق. ويعيد تأكيد دعم الاتحاد الأفريقي الكامل لعملية تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الأزمة في جامبيا ويدعو الدول الأعضاء، التي لديها إمكانيات، إعاره الخبراء في إصلاح القطاع الأمني والعدالة والتنمية، تمشيا مع قرار الاجتماع الـ 694 لمجلس السلم والأمن. ويشيد برئيس المفوضية لإيفاده بعثة رفيعة المستوى لتقييم الاحتياجات في جامبيا؛

17. يحث مرة أخرى جميع الأطراف في مالي على مضاعفة جهودها من أجل التغلب على التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاقية السلام والمصالحة في مالي، وهو الإطار الوحيد الذي يمكن من تحقيق السلام الدائم والمصالحة في مالي. وفي هذا الصدد، يرحب بالتقدم المحرز خلال هذه الفترة، ولا سيما إنشاء السلطات المؤقتة وعقد مؤتمر المصالحة الوطنية. ويعيد تأكيد إدانته القوية للهجمات الإرهابية البشعة ضد السكان المدنيين، والقوات المالية والدولية التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وعملية برخان. ويرحب بالمبادرة التي اتخذتها مجموعة البلدان الخمسة في منطقة الساحل في الوقت المناسب، وهي بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد، مما أدى إلى إنشاء القوة المشتركة لمجموعة البلدان الخمس في منطقة الساحل. كما يرحب باعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2359 (2017) بشأن نشر القوة المشتركة لمجموعة الدول الخمس، ويعرب عن تقديره للاتحاد الأوروبي لتقديمه الدعم المالي لمبادرة مجموعة الدول الخمس في منطقة الساحل. ويطلب إلى المفوضية أن ينظم،

في أقرب وقت ممكن، اجتماعا للبلدان الأعضاء في عملية نواكشوط لمناقشة دعمها لمبادرة البلدان الخمسة في منطقة الساحل، في إطار استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل؛

18. يشدد على أن الإرهاب لا يزال يشكل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن والاستقرار والتنمية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وفي الأقاليم، ويلاحظ أن الجماعات الإرهابية المنتسبة إلى القاعدة وإلى ما يسمى بالدولة الإسلامية تواصل نشاطها في الصومال وفي ليبيا وفي حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. ويؤكد من جديد اقتناعه بأنه لا يمكن تحقيق النجاح في مكافحة الإرهاب والتشدد والتطرف العنيف والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية إلا بالتعاون والتضامن والعمل الجماعي. وفي هذا الصدد، يؤكد ضرورة قيام الدول الأعضاء بتنفيذ الصكوك الأفريقية والدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والاستفادة من أطر التعاون القائمة، ولا سيما المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، واللجنة الأفريقية لأجهزة المخابرات والأمن، وآلية الاتحاد الأفريقي للتعاون بين أجهزة الشرطة. ويشدد على أهمية عمليتي نواكشوط وجيبوتي اللتين ينبغي تعزيزهما لكي تضطلعاً بدورهما الكامل في الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب؛

19. يشيد بالقوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة للدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد، وهي نيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد، بالإضافة إلى جمهورية بنين، للتقدم الكبير المحرز في الحرب ضد جماعة بوكو حرام الإرهابية، ويشجعها على مواصلة جهودها بدعم من الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي. ويعرب عن قلقه إزاء الوضع الإنساني في شمال شرق نيجيريا الناجم عن الوضع الأمني، ويناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة اللازمة، بما يتناسب مع احتياجات المتضررين في المنطقة. وعلاوة على ذلك، يلاحظ مع التقدير أنه بفضل جهود مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، ولا سيما عنصرها العسكري المتمثل في فرقة العمل المشتركة، لم يعد جيش الرب للمقاومة يشكل تهديدا عسكريا مباشرا لدول المنطقة. وفي هذا الصدد، يشيد ببلدان المنطقة على إسهامها القيم في هذا الجهد، ويشدد على ضرورة بذل كل ما في وسعها لضمان ألا يقوض انسحاب القوات الأوغندية والأمريكية المكاسب التي تحققت. ويناشد البلدان الأعضاء في مبادرة التعاون الإقليمي القضاء على جيش الرب للمقاومة بمواصلة إجراءاتها ضد جيش الرب للمقاومة، بدعم من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وشركائها؛

20. **يعترف** بالتقدم المحرز في تفعيل وتنفيذ المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، بالتآزر مع المنظومة الأفريقية للحكم. **ويشجع** المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي بدعم من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين، ومشاركة المجتمع المدني، على متابعة الجهود الرامية إلى ضمان التشغيل الكامل لجميع مكونات المنظومة الأفريقية للسلم والأمن تحت قيادة مجلس السلم والأمن. **ويحيط علما** بالخطوات المتخذة فيما يتعلق بالقوة الأفريقية الجاهزة، ولا سيما استعراض مبدئها العسكري والتحقق المقبل من التعهدات التي أعلنت عنها المناطق. **ويتطلع** إلى الافتتاح المبكر للقاعدة اللوجستية القارية في دوالا، بالكاميرون. **ويحيط علما أيضا** بالأنشطة المضطلع بها في سياق القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، ولا سيما فيما يتعلق بحالة الاستعداد، تمشيا مع إعلان لواندا الصادر في ديسمبر 2016؛

21. **يدعو** المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية والدول الأعضاء إلى إيلاء الأولوية لتنفيذ سياسة إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع، وتجديد التزاماتها بمبادرة التضامن الأفريقي، واعتبارها أولوية في إطار التضامن الأفريقي. **ويعرب** عن تقديره لشركاء الاتحاد الأفريقي، **ويدعوهم** إلى مواصلة وتكثيف دعمهم لأنشطة الاتحاد الأفريقي في مجال إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع.

22. **يعيد تأكيد الحاجة الماسة** لأفريقيا، في إطار المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، إلى تشجيع وتعزيز عملها في مجال منع الأزمات ومنع نشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، **يحث** مجلس السلم والأمن وهيئة الحكماء والمفوضية على أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، بمضاعفة الجهود لمنع نشوب النزاعات، فيما يتعلق بالدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، ولا سيما فيما يتعلق بالنزاع والعنف المتصلين بالانتخابات في القارة، تمشيا مع الأحكام ذات الصلة من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم؛

23. **يحيط علما مع الارتياح** بالخطوات المتخذة لتنفيذ مقرراته بشأن صندوق الاتحاد الأفريقي للسلام. **ويقر** بيان الاجتماع الـ 689 لمجلس السلم والأمن، ولا سيما هياكل الإدارة ومعايير الأهلية لصندوق السلام، مع الأخذ في الاعتبار تمثيل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في هياكل إدارة صندوق السلام على أساس التمثيل الإقليمي وطرق تنفيذه إضافة إلى تكاليف تشغيل

الصندوق ويجيز أيضا نطاق العمليات التي ستقدم، على أساس كل حالة على حدة، لموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتمويل اللاحق من خلال المساهمات المقدره للأمم المتحدة. ويعرب عن شكره للدول الأعضاء التي سددت مساهماتها السنوية في صندوق السلام، ويحث الدول التي لم تسدد مساهماتها بعد على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. ويشيد بالمثل السامي لصندوق السلام وتمويل الاتحاد، الدكتور دونالد كابيروكا، على جهوده الدؤوبة من أجل تنفيذ صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي؛

24. يرحب بالتوقيع، في 19 أبريل 2017، على إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن الشراكة المعززة في مجال السلم والأمن، ويطلب من رئيس المفوضية، ولا سيما من خلال ممثله السامي لصندوق السلام وتمويل الاتحاد، الدكتور دونالد كابيروكا، لمواصلة إشراك الأمم المتحدة في تقديم دعم أكبر لجهود السلام للاتحاد الأفريقي، تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يطلب من رئيس المفوضية المضي قدما في المشاركة السياسية من أجل إصدار قرار موضوعي من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خلال عام 2017، بشأن استخدام المساهمات المقررة لدعم بعثات الاتحاد الأفريقي المعتمدة أو المرخصة لها لعام 2017؛

25. يرحب بالتزام مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، وهي مصر وإثيوبيا والسنگال لمواصلة تعزيز المصالح والمواقف الأفريقية المشتركة بشأن قضايا السلم والأمن داخل مجلس الأمن الدولي والدفاع عنها، بما يتماشى مع استنتاجات الحلقات الدارسية الرفيعة المستوى المنعقدة في وهران بالجزائر. ويشيد بمصر وإثيوبيا لتقديمهما معلومات محدثة إلى مجلس السلم والأمن بشأن أنشطة مجموعة الدول الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن الدولي منذ يناير 2017. ويهنئ كوت ديفوار وغينيا الاستوائية لانتخابهما كعضوين أفريقيين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة 2018/2019 ويتطلع إلى مساهمتهما في تعزيز المصالح المشتركة للاتحاد الأفريقي واهتماماته في مجلس الأمن الدولي، تمشيا مع مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي الصادر في يناير 2016؛

26. يجيز استنتاجات خلوة مجلس السلم والأمن بشأن تنفيذ نتائج الخلوات المتعاقبة لمجلس السلم والأمن ومقررات الاعتماد ذات الصلة من 2007 إلى 2016، المنعقدة في الفترة من 3 إلى 5 مايو 2017 في كيجالي، رواندا.

مقرر

بشأن التقرير الافتتاحي لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي عن تنفيذ

خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي حول الخطوات العملية لإسكات البنادق

في أفريقيا بحلول عام 2020،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/5 (XXIX)

إن المؤتمر:

1. يذكر بإعلانه الرسمي الصادر بمناسبة الذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي والمعتمد في 25 مايو، 2013 الذي تعهد فيه بعدم توريث الجيل القادم من الأفريقيين عبء الحروب. وتعهد بإنهاء كل الحروب في أفريقيا بحلول 2020، وكذلك بمقرر المؤتمر (Assembly/AU/Dec.630 (XXVIII) الذي بموجبه اعتمدت الدورة العادية الثامنة والعشرون لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، أثيوبيا، يومي 30 و31 يناير 2017، خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي حول الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020.
2. يعرب عن عميق قلقه إزاء آفة الأسلحة غير المشروعة وانتشارها واستخدامها غير المشروعين في مختلف أنحاء أفريقيا، حيث تسبب عددا لا يحصى من الوفيات، ومعاناة غير مسبوقه ونزوحا للسكان، وانقطاعا لسبل المعيشة وتدميرا للبنية التحتية، وتعطيلا للأنشطة الاقتصادية، بحيث تفضي جميعها إلى تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في إيجاد أفريقيا خالية من النزاعات ومتكاملة ومزدهرة على النحو المتوخى في أجندة 2063. يعرب أيضا عن قلقه العميق إزاء آفة التدفقات المالية غير المشروعة والاتجار في السلع غير المشروعة.

3. **يشيد:**

1) بمجلس السلم والأمن لما أنجزه من عمل كما يتجلى في تقريره الافتتاحي عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي حول الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام

2020. ويشجعه على مواصلة حشد الدعم من جميع أصحاب المصلحة المعنيين داخل القارة وخارجها من أجل التنفيذ المتواصل لخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي.

(2) بجميع الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، فضلا عن منظمات المجتمع المدني، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لجهودها المبذولة في سبيل تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي.

4. **يناشد** جميع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية مضاعفة جهودها لزيادة تعزيز مؤسساتها الإدارية، باعتبار ذلك جزءا من التعبئة القارية لضمان استجابة قوية للأسلحة غير المشروعة وانتشارها واستخدامها في القارة، فضلا عن التدفقات المالية غير المشروعة من المخدرات الخطيرة، وكذلك الاتجار في السلع غير المشروعة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

5. **يدعو** جميع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية إلى زيادة تعزيز آلياتها المعنية بالرقابة والمساءلة، بما في ذلك تعزيز الأطر التشريعية والتنفيذية والتنظيمية بين البلدان والأقاليم داخل القارة. **ويدعو** أيضا الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية إلى توطيد التعاون نحو كفالة أنظمة وضوابط فعالة للحيلولة دون تحويل الأسلحة أو إعادة تصديرها.

6. **يشدد على أهمية** تعزيز ودعم إشراك الشباب والنساء في معالجة مشكلة انتشار واستخدام الأسلحة غير المشروعة، وكذلك تحركات الأسلحة غير المشروعة وسائر السلع غير المشروعة. وفي هذا الصدد، **يشدد** على ضرورة إنشاء مؤسسات بحثية إقليمية حيث لا توجد، مع الأخذ في الاعتبار أن البحوث التحليلية والتجريبية السليمة حول انتشار الأسلحة من شأنها أن تزود القيادة على نحو أفضل بمعلومات كافية لتسهيل عملية اتخاذ القرار.

7. **يؤكد على الحاجة** إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وكذلك وضع برامج فعالة لإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلدان الخارجة من النزاعات، بغية تجنب الانتكاس أو التعرض من جديد لتدفق الأسلحة والعنف غير المشروعين، فضلا عن الاتجار بالسلع غير المشروعة الأخرى.

8. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، طبقا لما طلبه مجلس السلم والأمن في بيانه الصحفي ([PSC/PR/BR.(CDXXX)]) الصادر عن اجتماعه الـ430 المنعقد في 24 أبريل 2014، أن تعرض على مجلس السلم والأمن نتائج عملية وضع الخرائط على نطاق القارة، التي تم إطلاقها في

أوائل 2017، بهدف توفير بيانات ملموسة حول أنماط واتجاهات تدفقات الأسلحة والذخائر غير المشروعة وتدفقاتها عبر الحدود، وتحويلها وتداولها، فضلا عن الثغرات في تدابير المراقبة داخل الدول الأعضاء، وذلك من أجل تعزيز جهود الإصلاح للاتحاد الأفريقي.

9. يعلن أن شهر سبتمبر من كل عام حتى 2020، هو "شهر العفو الأفريقي" من أجل تسليم وتجميع الأسلحة والذخائر المملوكة بطريقة غير شرعية، وفقا لأفضل الممارسات الأفريقية والدولية. وفي هذا السياق، يعلن ما يلي:

(1) لا يكون الأشخاص الذين يسلمون أسلحتهم المملوكة بطريقة غير مشروعة، معرضين للكشف أو الإهانة أو الاعتقال أو المحاكمة.

(2) يعتبر الأشخاص الذين لم يسلموا أسلحتهم المملوكة بطريقة غير مشروعة بعد مضي شهر العفو الأفريقي، منتهكين بصورة تلقائية للقوانين الوطنية وللعفو، وبالتالي يخضعون للمحاكمة وفقا للقوانين الوطنية في الدول الأعضاء.

(3) تقوم جميع الدول الأعضاء/ المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية وكذلك منظمات المجتمع المدني بإعلان واسع النطاق، من خلال جميع شبكات وسائل الإعلام، عن شهر العفو الأفريقي داخل أراضيها وأقاليمها.

(4) يُطلب من الدول الأعضاء الالتزام بشهر العفو الأفريقي، شهر سبتمبر من كل عام، والترويج له وتعبئة مواطنيها للمشاركة بنشاط في الجهود الهادفة إلى إسكات البنادق.

10. يقر بأنه، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات والممارسات الديمقراطية في جميع أنحاء القارة، تعتبر الإرادة السياسية والالتزام أمرين ضروريين لتحقيق النجاح في إسكات البنادق. وفي هذا الصدد، يحث الدول الأعضاء، وخصوصا تلك التي لم تفعل ذلك بعد، على تقديم تقاريرها الحكومية عن تنفيذ أحكام الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم. علاوة على ذلك، يشيد بجمهورية توجو باعتبارها البلد الوحيد الذي قدم تقريره الحكومي عن تنفيذ الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم.

11. يحث الدول الأعضاء على تعزيز التعاون بين المدنيين والعسكريين من خلال جمع الاستخبارات المجتمعية، لا سيما عن طريق عملية نواكشوط وجيبوتي من أجل دعم جهود الأجهزة الأمنية الوطنية في كبح تحرك الأسلحة غير المشروعة عبر الحدود وكذلك تحرك هذه الأسلحة من نزاع إلى آخر أو إلى مناطق يسود فيها السلام في القارة برمتها.

12. **يطلب** من الدول الأعضاء إبلاغ مفوضية الاتحاد الأفريقي بما تبذله من جهود في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، مرة واحدة في السنة، بعد شهر العفو الأفريقي وقبيل انعقاد قمة الاتحاد الأفريقي في يناير، وذلك من أجل تيسير التقييم المستمر لتنفيذها. فضلا عن تقاسم المعلومات والخبرات.

13. **يحث** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على إبداء مزيد من الالتزام ومواصلة التعبئة من أجل التوقيع والتصديق على معاهدات/صكوك منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، فضلا عن تنفيذها، ولا سيما التوقيع والتصديق على الصكوك التي تعد أساسية للتنفيذ الكامل والفعال لخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، ومع الأخذ في الاعتبار نتائج الدراسة التي أجريت في 2008، وكذلك الأسباب التي قدمتها الدول الأعضاء بخصوص عدم توقيعها وتصديقها على المعاهدات والاتفاقيات وعدم تنفيذها، **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي عقد اجتماع للخبراء من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي واستعراض عملية وضع معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وتقديم توصيات ستعرض على أجهزة وضع سياسات الاتحاد الأفريقي للنظر فيها في غضون 2017. وفي هذا الصدد، سيقدم تقرير عن نتائج هذه العملية إلى الدورة العادية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في يناير 2018.

14. **يشجع** الدول الأعضاء على التعجيل بالتوقيع والتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 أبريل 2013، والتي تنطوي على إمكانية الاضطلاع بدور هام في إسكات البنادق في أفريقيا.

15. **يدعو** شركاء الاتحاد الأفريقي إلى الالتزام بتقديم الدعم التام لتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي.

مقرر

بشأن تقرير رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا،

الوثيقة (Assembly/AU/7(XXIX)

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا ، المقدم من قبل رئيسها؛
2. يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى بذل كل جهد ممكن لتحسين التنسيق والمواءمة بين مبادرات مختلف الجهات الأفريقية الفاعلة المشاركة في الجهود الرامية إلى تسوية الأزمة الليبية في إطار تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي؛
3. يقرر أن يشارك ممثل لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا جنباً إلى جنب مع ممثل الاتحاد الأفريقي السامي لشؤون ليبيا في أنشطة اللجنة الرباعية؛
4. يثني على جميع الجهات الفاعلة الليبية للزخم الذي تولد من خلال إنشاء لجان الحوار، ويحثها على تقديم المصلحة العليا لليبيا بالانضمام إلى عملية الحوار لحل الأزمة.
5. يوافق على عقد اجتماع للمصالحة الوطنية في أديس أبابا، في موعد سيحدد لاحقاً.
6. يؤكد رفض أي تدخل خارجي في الشؤون الليبية.
7. يطلب من المفوضية بالتشاور مع الدول الأعضاء، صياغة موقف موحد حول مسألة الهجرة وصلتها بالشبكات الإجرامية والإرهابية؛
8. يشيد بفخامة السيد دنيس ساسو نجوسو، رئيس جمهورية الكونغو ورئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا وجميع أعضاء اللجنة على جهودهم من أجل إيجاد تسوية للأزمة.
9. يشيد كذلك بفخامة السيد جاكايا كيكويتي، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة وممثل الاتحاد الأفريقي السامي لشؤون ليبيا على جهوده من أجل تحقيق سلام دائم في ليبيا.

مقرر

بشأن منطقة التجارة الحرة القارية،

الوثيقة (Assembly/AU/8(XXIX)

إن المؤتمر:

1. يحيط علما مع التقدير بالتقرير عن وضع المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية، الذي قدمه فخامة الرئيس إيسوفو محمدو، رئيس جمهورية النيجر وقائد عملية منطقة التجارة الحرة القارية.
2. يؤكد مجددا التزام الاتحاد الأفريقي باختتام المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية بحلول ديسمبر 2017.
3. يوافق على طرائق مفاوضات التجارة في الخدمات وكذلك على طرائق المفاوضات المتعلقة بالتعريفات الجمركية مع مستوى من الطموح يبلغ 90٪ وذلك اتساقا مع الطرائق المعتمدة ويحث الوزراء على اختتام المفاوضات المتعلقة بالقوائم الحساسة وقوائم الاستبعاد؛
4. يطلب من المفوضية ضمان تمويل إضافي للجدول الزمني المنقح للاجتماعات بغية تمكين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من استكمال مشروع النص القانوني والملاحق بحلول ديسمبر 2017.
5. يدعو الدول الأعضاء إلى الاضطلاع بأنشطة توعية أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني حتى يتسنى لجميع مواطني البلدان الأفريقية أن يدركوا إدراكا تاما عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية ويتملكوها.

-

مقرر

بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة،

الوثيقة Assembly/AU/9 (XXIX)

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بالتقرير التاسع عشر للجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات لإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛
2. يؤكد مجدداً الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة لمواكبة الحقائق الجغرافية الحالية، لاسيما ضرورة معالجة مسألة عدم تمثيل أفريقيا في الفئة الدائمة لمجلس الأمن للأمم المتحدة وعدم كفاية تمثيلها في الفئة غير الدائمة؛
3. يلاحظ بارتياح التقدم المحرز من قبل لجنة العشرة في كسب التأييد وحشد الدعم للموقف الأفريقي الموحد كما يرد في توافق إيزولويني وإعلان سرت لعام 2005 حول إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛
4. يرحب في هذا الصدد بالقبول المتنامي لشرعية الموقف الأفريقي الموحد الذي يؤكد على أن أفريقيا تستحق أن يكون لها مكان ضمن الفئة الدائمة لمجلس الأمن للأمم المتحدة؛
5. يؤكد مجدداً التزامه القوي بالموقف الأفريقي الموحد المعتمد في توافق إيزولويني وإعلان سرت باعتباره الخيار الوحيد القابل للتطبيق لتمثيل أفريقيا على نحو كامل في مجلس الأمن للأمم المتحدة؛
6. يكرّر أن التمثيل الكامل لأفريقيا في مجلس الأمن للأمم المتحدة يعني:

(1) ما لا يقل عن مقعدين (2) دائمين مع كافة الامتيازات والحقوق الممنحة للعضوية الدائمة بما في ذلك حق الفيتو (النقض)؛

(2) خمسة (5) مقاعد غير دائمة:

(3) أن يحتفظ الاتحاد الأفريقي بحقه في اختيار ممثليه للانتخاب في مجلس الأمن للأمم المتحدة والتصرف بإسمه ونيابة عنه؛

(4) أن تظل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ملتزمة بدقة بالحفاظ على وحدة وتضامن أفريقيا بشأن كافة جوانب عملية إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة، بما في ذلك المشاركة داخل وخارج المفاوضات الحكومية المشتركة والاستمرار في التحدث على نحو متسق بصوت واحد وبوحدة في الهدف فيما يتعلق بكافة جوانب عملية الإصلاح؛

(5) أن تنسحب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ذات العضوية المزدوجة في نيويورك من عضوية كافة مجموعات الاهتمام الأخرى بغية تحقيق المزيد من التقوية للموقف الأفريقي الموحدة كما يرد في تافق إيزولويني وإعلان سرت؛

7. يطلب:

(1) من لجنة العشرة أن تعزز من مشاركتها مع كافة مجموعات الاهتمام واصحاب المصلحة بما في ذلك الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن من أجل تحقيق تقدم ملموس فيما يتعلق بعملية إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛

(2) من لجنة العشرة، أن تضع استراتيجية شاملة لتعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن وكذلك المزيد من المشاركة من أجل إحراز تقدم ملموس؛

(3) من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، أن تدرج مسألة إصلاح مجلس الأمن ضمن أولويات سياستها الخارجية في تعاملاتها مع الشركاء غير الأفريقيين وخاصة الحاجة إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي تستمر القارة الأفريقية في المعاناة منه، بدون أي تأخير؛

(4) من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تدرج في كلماتها الوطنية أثناء افتتاح الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2017،

الدعوة إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن للأمم المتحدة مع التركيز على الحاجة الملحة لتلبية الطلبات الواردة في الموقف الأفريقي الموحد؛

8. يقرر:

- 1) أن يدرج الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة كبند استراتيجي في جدول أعمال وخطة عمل المؤتمر، وفي هذا الصدد، يطلب من المفوضية تسهيل أعمال لجنة العشرة لتمكينها من الوفاء بالتفويض المنوط باللجنة؛
- 2) أن تظل لجنة العشرة مهتمة بتفويضها حتى تحقق أفريقيا أهدافها المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة.

مقرربشأن تقرير لجنة العمل المعنية بإيدز ووتش أفريقيا

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بتقرير اجتماع رؤساء دول وحكومات إيدز ووتش أفريقيا والتوصيات الواردة فيه؛
2. يرحب بالجهود الجارية للدول الأعضاء من أجل تقوية الأنظمة الصحية وفقاً لاستراتيجية الصحة الأفريقية (2016-2030) والإطار المحفزي للقضاء على الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا بحلول 2030؛
3. يحث الدول الأعضاء على مواصلة المبادرات الرامية إلى بناء موارد بشرية قوية في مجال الصحة بما في ذلك تسخير دور العاملين في مجال الصحة المجتمعية، ويجيز مبادرة المليوني عامل في مجال الصحة المجتمعية. ويطلب من برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز ومنظمة الصحة العالمية والشركاء الآخرين دعم وتسهيل تنفيذها؛
4. يشيد بالتقدم الكبير المحرز في خفض معدل الوفيات والمعدلات الجديدة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ويقر بأهمية تلبية احتياجات الشباب والمراهقين حتى يتسنى تسخير العائد الديموغرافي؛ غير أنه يعرب عن قلقه إزاء تأخر إقليم غرب ووسط أفريقيا في هذا الصدد والحاجة الملحة لمعالجة الإصابة المزدوجة بالتهاب الكبد ب؛ ويجيز خطة الطوارئ للتعجيل بالاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية ويطلب من برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز ومنظمة الصحة العالمية والشركاء الآخرين دعم وتسهيل تنفيذها؛
5. يشيد بالدول الأعضاء التي تعهدت بدعم دورة التجديد الخامسة للصندوق العالمي، ويشجع الآخرين على المساهمة في الصندوق؛
6. يعرب عن قلقه البالغ لأن مرض السل الذي يعتبر عدوى مترانمة لفيروس نقص المناعة البشرية ظل يتخلف من حيث الاستثمارات والاستجابة ويناشد الدول الأعضاء زيادة التغطية والوصول إلى خدمات اكتشاف ومعالجة السل، والسل المقاوم لأدوية متعددة وخاصة بين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والأطفال وعمل المناجم؛
7. يناشد الدول الأعضاء والشركاء في التنمية دعم حملة الاتحاد الأفريقي للقضاء على الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال والإبقاء على حياة الأمهات.

8. يشيد بالجهود الرامية إلى تنفيذ خطة الصناعة الصيدلانية لأفريقيا وخطة الأعمال المتعلقة بها بما في ذلك خطط إنشاء صندوق لتطوير الصناعة الصيدلانية في أفريقيا والتقدم المحرز نحو إنشاء وكالة أفريقية للأدوية؛

9. يتعهد باستدامة المكاسب التي تحققت في مكافحة الملاريا ومراقبة مقاومة العقاقير المضادة للملاريا والمبيدات الحشرية. ويتعهد أيضاً بالاستثمار في تطوير وتنظيم التكنولوجيا القائمة على الجينات وكذلك الابتكارات الجديدة الأخرى بما في ذلك الجيل القادم من مبيدات الحشرات لرى بقايا الحشرات والناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات الطويلة الأمد وفحوصات التشخيص السريع والمعالجات المركبة القائمة على مادة الأرتيميسنين، ويطلب من المفوضية ومنظمة الصحة العالمية ووكالة النيباد دعم هذه المبادرات؛

10. يجيز الإطار الاستراتيجي لبرنامج إيدز ووتش أفريقيا (2016-2030) المتطابق مع سياسات الصحة الأخرى، ويطلب من المفوضية، وهي تعمل مع الشركاء والدول الأعضاء، التعجيل ببدء بتنفيذه؛

11. يعيد تأكيد التزامنا بهدف أوجا للتمويل المحلي للصحة بنسبة 15، ويطلب من المفوضية بمواصلة إنتاج بطاقة الأداء الأفريقي حول التمويل المحلي للصحة سنوياً من أجل رصد التقدم؛

12. يطلب من:

- (1) رئيس المؤتمر فخامة الرئيس ألفا كوندي، التفاعل مع الشركاء المعنيين وخاصة مجموعة العشرين من أجل دعم تعزيز الموارد البشرية في مجال الصحة في أفريقيا وخاصة مبادرة المليوني (2) عامل في مجال الصحة المجتمعية ويحث المفوضية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز ومنظمة الصحة العالمية والشركاء الآخرين على دعم جهود البلدان في تنفيذ المبادرة ورفع تقارير سنوية عن التقدم المحرز في هذا الخصوص؛
- (2) رئيس برنامج إيدز ووتش أفريقيا تقديم تقرير عن التقدم المحرز خلال الدورة العادية للمؤتمر في يونيو/يوليو 2018.

مقرر

بشأن تقرير فخامة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا

عن تنفيذ المقرر بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي

ASSEMBLY/AU/Dec.635 (XXVIII)

الوثيقة (XXIX) ASSEMBLY/AU/2

إن المؤتمر:

يرحب بالتقرير المرحلي لفخامة السيد بول كاجامي، عن تنفيذ المقرر بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي؛

1. يحيط علماً بالتقدم المحرز في المضي قدماً بشأن الإصلاح المؤسسي ويحث على تنفيذه طبقاً للجدول الزمنية والمعالم الرئيسية للتقرير المرحلي؛
2. يشيد برئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على الخطوات التي اتخذها لإنشاء وحدة تنفيذ الإصلاح في مكتبه ويدعو إلى التعجيل بتفعيل الوحدة؛
3. يؤكد على أن عملية التنفيذ ستشمل المقترحات والاقتراحات التي تقدمها الدول الأعضاء وتوافق عليها؛
4. يشيد بالعمل الذي قام به كل من الرئيس بول كاجامي، والرئيس ألفا والرئيس إدريس ديبي في الإشراف على تنفيذ عملية الإصلاح المؤسسي.

مقرر

بشأن الإدماج الكامل للنيباد في مفوضية الاتحاد الأفريقي

إن المؤتمر:

1. يستحضر مقرره Assembly/AU/Dec.635 (XXVIII) وملحقه المعتمد في يناير 2017 في أديس أبابا، إثيوبيا والذي يؤكد من خلاله مجددا ضرورة إدماج النيباد بشكل كامل في مفوضية الاتحاد الأفريقي كوكالة لتنمية الاتحاد الأفريقي تتولى تنفيذ الأولويات في إطار متابعة موحد قائم على النتائج؛
2. يقرّر إلغاء لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد ابتداءً من قمة يناير 2018 ويعرب عن تقديره للجنة على القيادة السياسية والتوجيه الاستراتيجي الذي خصت به برامج النيباد خلال السنوات الماضية؛
3. يطلب من المفوضية، بالتشاور مع وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، اتخاذ التدابير الضرورية لضمان الإدماج الكامل للنيباد في المفوضية ورفع تقرير بهذا الشأن إلى الدورة العادية الثلاثين للمؤتمر في يناير 2018.

مقرر

بشأن الاقتراح الخاص بإعلان الفترة 2018-2027
"العقد الأفريقي للتدريب الفني والمهني والتدريب على تنظيم المشاريع، وتشغيل الشباب"
(بند اقتراحته بوركيننا فاسو)،
الوثيقة EX.CL/1035 (XXXI) Add.1

إن المؤتمر:

1. يحيط علما باقتراح بوركيننا فاسو "إعلان الفترة 2018-2027 العقد الأفريقي للتدريب الفني والمهني والتدريب على تنظيم المشاريع، وتشغيل الشباب"؛
2. يعلن الفترة 2018-2027 العقد الأفريقي للتدريب الفني والمهني والتدريب على تنظيم المشاريع، وتشغيل الشباب"؛
3. يدعو المفوضية إلى أن تقوم، بالتعاون مع بوركيننا فاسو وشركاء الاتحاد الأفريقي بإعداد خطة عمل مفصلة للعقد وإنشاء منبر حوار قاري حول تنمية المهارات في أفريقيا. ستقدم خطة العمل إلى مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المقبل عن طريق الأجهزة المختصة.

-

مقرر

بشأن قضية الصحراء الغربية

إنّ المؤتمر:

1. يعرب عن ارتياحه لعودة مملكة المغرب إلى أسرة الاتحاد الأفريقي، ويأمل أن تساهم هذه العودة في زيادة قدرات المنظمة في مواجهة التحديات والأزمات المختلفة التي تعاني منها القارة، بما في ذلك تعزيز عناصر تسوية لقضية الصحراء الغربية تحظى بقبول كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.
2. يعرب عن ارتياحه للانخفاض الملحوظ في التوتر في الإقليم ولانسحاب قوات الطرفين من مناطق المواجهات، لا سيما منطقة غيرغيرات، إلى جانب عودة عاملي بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية (المينورسو).
3. يرحب بقيام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين مبعوث خاص جديد قبله طرفا النزاع، وهو فخامة السيد هورست كوهلر، رئيس ألمانيا السابق.
4. يدعو رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس المفوضية، على أساس الاتفاقية الإطارية الموقعة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في 19 مايو 2017 في نيويورك، إلى ضمان تقديم الدعم المناسب للمبادرة التي من المنتظر أن يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاق حول حل توافقي ونهائي للنزاع.
5. يطلب من رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، اتخاذ التدابير المناسبة (بما في ذلك التفعيل المحتمل للجنة رؤساء الدول المقررة في 1978)، من أجل دعم جهود الأمم المتحدة وتشجيع الطرفين الحاضرين اليوم في الاتحاد الأفريقي للتعاون بإخلاص بغية إنجاز العملية الجديدة.

6. يطلب من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم تقرير في يناير 2018 عن التدابير والمبادرات التي سيقوم بها وحده أو مع رئيس الاتحاد الأفريقي بالشراكة مع الأمم المتحدة بشأن المسألة.

7. يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

مقرر

بشأن تعيين عضوين اثنين (2) في مفوضية الاتحاد الأفريقي،

الوثيقة EX.CL/1037 (XXXI)

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بانتخاب مفوض الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا ومفوض الشؤون الاقتصادية من قبل المجلس التنفيذي؛

2. يعين العضوين في مفوضية الاتحاد الأفريقي المنتخبين والتالية أسماؤهما:

الرقم	الاسم	نوع الجنس	الدولة	الإقليم	الحقيبة
1.	انينين أجبور سارمي أنو سارة	أنثى	الكاميرون	الوسط	الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا
2.	هريسون فيكتور	ذكر	مدغشقر	الوسط	الشؤون الاقتصادية

3. يهنئ المفوضين المنتخبين حديثاً.

-

مقرر

بشأن تعيين أربعة (4) أعضاء في مجلس الاتحاد الأفريقي

الاستشاري لمكافحة الفساد،

الوثيقة EX.CL/1038 (XXXI)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بانتخاب أربعة (4) أعضاء في مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد من قبل المجلس التنفيذي؛
2. **يعين** الأعضاء الثلاثة (3) التالية أسماؤهم لمجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد لولاية مدتها سنتان:

الرقم	الاسم	نوع الجنس	البلد	الإقليم
1.	ايت شعلان حسين	ذكر	الجزائر	الشمال
2.	موجبونا كيبونجي سامينو انيماري روز	أنثى	الكونغو	الوسط
3.	سجي سابينا	أنثى	تنزانيا	الشرق

3. **يقرر** أن يتم انتخاب العضو المتبقي خلال الدورة العادية الثانية والثلاثين للمجلس التنفيذي فقط من بين المترشحات الإناث من إقليم الشمال طبقاً لطرق تنفيذ معايير التوزيع الجغرافي العادل وتمثيل الجنسين في الاتحاد الإفريقي المعتمدة من قبل المجلس التنفيذي في يناير 2016 بموجب المقرر EX.CL/Dec.907 (XXVIII).

مقرر

بشأن تعيين أربعة (4) أعضاء في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب،

الوثيقة EX.CL/1039 (XXXI)

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بانتخاب أربعة (4) أعضاء في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من قبل المجلس التنفيذي؛

2. يعين الأعضاء الأربعة (4) التالية أسماؤهم في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لولاية مدتها ستة (6) سنوات:

الرقم	الاسم	البلد	نوع الجنس	الإقليم
1.	الصايم حاتم	تونس	ذكر	الشمال
2.	مانويلا داي تريسا	أنجولا	أنثى	الجنوب
3.	أنجوي لومبو ريمي	الكونغو الديمقراطية	ذكر	الوسط
4.	ساحلي فاضل مايا	الجزائر	أنثى	الشمال

-

مقرر

بشأن تاريخ ومكان انعقاد

الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي

إن المؤتمر:

1. يقرر أن تكون تواريخ الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر الاتحاد التي ستعقد في أديس أبابا، إثيوبيا، تحت موضوع كسب المعركة ضد الفساد: مسار مستدام للتحويل في إفريقيا، ستكون على النحو التالي:

(1) الدورة العادية الخامسة والثلاثون (35) للجنة الممثلين الدائمين: 22 – 23 يناير 2018؛

(2) الدورة العادية الثانية والثلاثون (32) للمجلس التنفيذي: 25-26 يناير 2018؛

(3) الدورة العادية الثلاثون (30) لمؤتمر الاتحاد: 28 – 29 يناير 2018.

2. **يطلب** من المفوضية اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل تنظيم الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر الاتحاد والاجتماعات التحضيرية للمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين وفق التواريخ المذكورة أعلاه.

مقرر

بشأن تاريخ ومكان انعقاد

الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي

(اقتراح من جمهورية موريتانيا الإسلامية)

إن المؤتمر:

1. يقرر بأن تكون تواريخ الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد التي ستعقد في نواكشوط، موريتانيا، على النحو التالي:

(1) الدورة العادية السادسة والثلاثون (36) للجنة الممثلين الدائمين: 25 - 26 يونيو 2018؛

(2) الدورة العادية الثالثة والثلاثون (33) للمجلس التنفيذي: 28 - 29 يونيو 2018؛

(3) الدورة العادية الحادية والثلاثون (31) لمؤتمر الاتحاد: 1 - 2 يوليو 2018.

2. يطلب من المفوضية اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل تنظيم الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد والاجتماعات التحضيرية للمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين وفق التواريخ المذكورة أعلاه.

مقرر

بشأن إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا،

الوثيقة Assembly/AU/10(XXIX)

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً مع التقدير بالتقرير المرحلي والتوصيات بشأن الموقف الأفريقي الموحد حول إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا الذي قدمه فخامة السيد إدجار شاجوا لونجو، رئيس جمهورية زامبيا، والقائد القاري لموضوع إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا؛
2. يشيد بجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي أطلقت حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال في بلدانها، ويحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد على القيام به؛
3. يحث جميع الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل للصكوك القانونية المتعلقة بتمكين الفتيات، وإدراج الأنشطة والبرامج المتعلقة بالفتيات في خطط التنمية الوطنية وتخصيص اعتمادات كافية من الميزانية لهذا الغرض؛
4. يحث الدول الاعضاء على الالتزام بإبقاء البنات في المدارس حتى بلوغ المستوى الثانوي بغض النظر عن وضعهن إدراكاً لما يمكن أن تساهم به البنات في التنمية الاقتصادية؛
5. يحث أيضاً الدول الأعضاء التي لم تحدد بعد الحد الأدنى لسن الزواج على أن تفعل ذلك تماشياً مع الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، وبروتوكول مابوتو بشأن حقوق المرأة وأن تتخذ تدابير وطنية تشريعية مناسبة لضمان تسجيل جميع حالات الزواج كتابة وتسجيلها وفقاً للقوانين الوطنية بغية الاعتراف بها قانونياً؛
6. يدين بشدة الاختطاف والزواج القسري للفتيات في أوضاع النزاع، ويلتزم بمقاواة مرتكبي هذه الرذائل؛
7. يطلب من فخامة قائد حملة إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا أن يبقي المسألة قيد البحث بشكل نشط ويقدم تقريراً مرحلياً عنها خلال الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في يوليو 2018.

مقرر

بشأن تنفيذ موضوع السنة،

الوثيقة (Assembly/AU/3(XXIX)

إن المؤتمر:

1. يرحب بموضوع عام 2017: وهو "تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب"؛
2. يشيد بفخامة الرئيس ادريس ديبي انتو كقائد موضوع سنة 2017 بما ابداه من التزام لشباب أفريقيا؛
3. يرحب بالتنظيم الناجح لمنتدى الشباب الأفريقي في نجامينا، تشاد، في الفترة من 29 يونيو إلى 1 يوليو 2017؛
4. يثني على الشباب الأفريقي لمشاركته النشطة في المنتدى ويوافق على توصيات المنتدى المذكور؛
5. يحيط علماً بتوصيات المنتدى ويطلب من المفوضية ضمان تنفيذها.
6. يحيط علماً كذلك بالتقرير المرحلي لقائد موضوع سنة 2017؛
7. يحيط علماً كذلك بالتقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ موضوع سنة 2017
8. يحث الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على ميثاق الشباب الأفريقي على أن تقوم بذلك؛
9. يطلب من المفوضية واتحاد الشباب الأفريقي التعجيل بتنفيذ مذكرة التفاهم المشتركة الملزمة لهما؛
10. يثني على الدول الأعضاء لإطلاقها بنجاح موضوع سنة 2017 في بلدانها، يطلب من الدول التي لم تقم بذلك بعد أن تفعل ذلك؛
11. يحيط علماً بتنفيذ المفوضية للمشاريع الرائدة المتعلقة بالتدريب الفني والمهني والتعليم غير الرسمي في إطار تنفيذ الاستراتيجيات القارية؛
12. يرحب بإعلان الفترة 2018-2027 "العقد الأفريقي للتدريب الفني والمهني، وتوظيف الشباب" وإنشاء صندوق الشباب الأفريقية؛
13. يدعو الدول الأعضاء إلى توفير الموارد الكافية للقيادة وتمكين الشباب الأفريقي، وتنفيذ الخطط الوطنية لتنمية الشباب.

14. يدعو قائد موضوع سنة 2017 إلى متابعة استنتاجات منتدى الشباب الأفريقي المنعقد في انجamina.

15. يقرر إضفاء الصبغة المؤسسية على منتدى الشباب الأفريقي.

مقرر

بشأن إنشاء الصندوق الأفريقي للشباب،

الوثيقة (Assembly/AU/3(XXIX)

إن المؤتمر:

في إطار تنفيذ موضوع عام 2017 وعملا بالمقرر (EX.CL/Dec.921(XXIX الصادر في يوليو 2016

1. **يوافق على إنشاء الصندوق الأفريقي للشباب؛**
2. **يطلب من المفوضية أن تقدم إلى قمة يناير 2018 جميع الأدوات الخاصة بإدارة الصندوق وفقا لدراسة الجدوى التي أجراها مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن الشباب (يوليو 2008)؛**
3. **يأذن، في غضون ذلك، بتخصيص مبلغ لا يقل عن 1% من الميزانية البرنامجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للصندوق الأفريقي للشباب.**
4. **يطلب من المفوضية إشراك جميع شركاء الاتحاد الأفريقي في دعم الصندوق الأفريقي للشباب.**

مقرر

بشأن تقارير القادة من رؤساء الدول والحكومات

إن المؤتمر:

1. يشيد بفخامة البروفسور الفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا ورئيس الاتحاد، لتعيين القادة من رؤساء الدول والحكومات لمناصرة القضايا الاستراتيجية القارية والدعوة لها؛
2. يشيد كذلك بالقادة لجهودهم الحثيثة ومساهماتهم التي لا تقدر بثمن في النهوض بالأولويات القارية في إطار الأجندة 2063، وهم بالتحديد:
 - (1) فخامة السيد ساسو نغوسو، رئيس جمهورية الكونغو، القائد ورئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا
 - (2) فخامة السيد زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا وقائد التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة
 - (3) فخامة السيد كاجوتا موسفيني، رئيس جمهورية أوغندا وقائد التكامل الاقتصادي للقارة
 - (4) فخامة السيد إدغار لونجو، رئيس جمهورية زامبيا وقائد مكافحة الزواج المبكر للفتيات
 - (5) فخامة السيد محمدو اسوفو، رئيس جمهورية النيجر وقائد مسائل منطقة التجارة الحرة القارية
 - (6) فخامة السيد إدريس دبي اتو، رئيس جمهورية تشاد وقائد موضوع سنة 2017
 - (7) فخامة السيد هيلامريام ديسالينج، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، وقائد عملية تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية
 - (8) فخامة السيد فوري اسوزيمنا جناسينجابي، رئيس جمهورية توجو، وقائد السلم والأمن البحري والتنمية في أفريقيا

(9) فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقائد ملف المشكلة الشائكة لمكافحة الإرهاب والتطرف المتسمين بالغنف في أفريقيا

(10) جلالة محمد السادس، ملك المغرب، قائد المسائل المتعلقة بالهجرة

(11) فخامة السيد الاساني دراماني اواتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، وقائد عملية متابعة تنفيذ الأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي

(12) فخامة السيد نانا أكوفو ادو، رئيس جمهورية غانا، وقائد المسائل المتعلقة بمسائل الجنسين والتنمية في أفريقيا

(13) فخامة السيد إيرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، قائد لجنة العشرة المعنية بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

(14) فخامة السيد بوول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا، وقائد الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي

(15) فخامة السيد علي بونجو اونديمبا، رئيس جمهورية الجابون، ورئيس لجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعنية بتغيير المناخ

3. يشيد بالقادة الذين قدموا التقارير المرحلية وهم:

(1) فخامة السيد بوول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا، وقائد الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي

(2) فخامة السيد محمدمو اسوفو، رئيس جمهورية النيجر وقائد مسائل منطقة التجارة الحرة القارية

(3) فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقائد ملف المشكلة الشائكة لمكافحة الإرهاب والتطرف المتسمين بالغنف في أفريقيا

(4) فخامة السيد دينيس ساسو نغوسو، رئيس جمهورية الكونغو، القائد ورئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا

(5) فخامة السيد إيرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، قائد لجنة العشرة المعنية بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

(6) فخامة السيد إدغار لونجو، رئيس جمهورية زامبيا وقائد مكافحة الزواج المبكر للفتيات

4. يطلب من المفوضية مواصلة العمل بالتعاون الوثيق مع القادة لتقديم الدعم اللازم بغية إنجاز مهامهم على نحو فعال؛

5. يشجع القادة على مواصلة العمل الهام في مناصرة تنفيذ المقررات المتصلة بمهام كل منهم ويكلف المفوضية برفع تقرير إلى المؤتمر.

—

مقرر

بشأن تعيين الأعضاء الجدد في هيئة الحكماء

إن المؤتمر:

1. يذكر بأحكام المادة 11 من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي التي تتناول هيئة الحكماء، وكذلك المقرر Assembly/AU/Dec.543(XXIII) الذي اعتمده المؤتمر في دورته العادية الثالثة والعشرين المنعقدة في ملابو في يونيو 2014؛
2. يحيط علماً بانتهاء ولاية الأعضاء الحاليين في هيئة الحكماء (الأخضر الإبراهيمي من الجزائر، والدكتور سبسيوزا وانديرا، من أوغندا، والسيدة لويزا ديوجو من موزامبيق، والسيدة ألبينا أسيس من أنجولا والسيد آدم كودجو من توجو) ويثني عليهم لتفانيهم في الاضطلاع بولايتهم؛
3. يعيد تأكيد الدور الحاسم الذي تضطلع به هيئة الحكماء في الجهود الشاملة للاتحاد الأفريقي في مجال منع النزاعات، تمشيا مع الأحكام ذات الصلة من بروتوكول مجلس السلم والأمن؛
4. يصادق، وفقا للمادة 11 (2) من بروتوكول مجلس السلم والأمن، على التوصيات التي قدمها رئيس المفوضية بشأن تعيين الأعضاء الجدد في هيئة الحكماء. وبالتالي، يقرر المؤتمر تعيين الشخصيات التالية كأعضاء في هيئة الحكماء لمدة ثلاث سنوات:
 - 1) بالنسبة لإقليم شرق أفريقيا، الدكتورة سبسيوزا وانديرا كازيبوي من أوغندا، وهو حاليا أحد أعضاء هيئة الحكماء للاتحاد الأفريقي منذ يونيو 2014. وكانت الدكتورة وانديرا نائبا لرئيس جمهورية أوغندا؛
 - 2) بالنسبة لإقليم شمال أفريقيا، السيد عمرو موسى، من مصر، وكان الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير الخارجية المصرية في الفترة من 2001 إلى 2011؛
 - 3) بالنسبة لإقليم غرب أفريقيا، السيدة إلين جونسون سيرليف، من ليبيريا، وهي الرئيسة الـ 24 والحالية لليبيريا. وستنتهي فترة ولايتها الحالية في يناير 2018. وقد حصلت الدكتورة

سيرليف على جائزة نوبل للسلام لعام 2011 مع ليما جبوي من ليبيريا وتوكل كرمان من اليمن؛

4) بالنسبة لإقليم وسط أفريقيا، السيدة أونرين أنزت بيتغي، من الجابون وهي الوزيرة السابقة للشؤون الاجتماعية وكانت لمدة طويلة ناشطة بشأن حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة؛

5) بالنسبة لإقليم الجنوب الأفريقي، السيد هفيكيبوني بوهامبا، من ناميبيا، وهو الرئيس السابق لجمهورية ناميبيا في الفترة من 2005 إلى 2015.

5. يقرر كذلك أن يصبح أعضاء هيئة الحكماء المنتهية ولايتهم أعضاء في مجموعة أصدقاء الهيئة، تمشيا مع مقرره Assembly/AU/Dec.310(XV) وتقرير رئيس المفوضية ذي الصلة؛

6. يطلب من رئيس المفوضية أن يكفل تقديم كل الدعم اللازم إلى هيئة الحكماء لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بالكامل، ولا سيما من خلال المشاركة الوقائية الاستباقية؛

7. يقرر أيضا تعزيز الدور الوقائي الذي تضطلع به هيئة الحكماء من خلال حثها على التعجيل بإنشاء بنية أساسية للسلم الوطني، بما في ذلك من خلال تسخير جهود الآليات الوطنية؛

8. يقرر تفعيل "الشبكة الأفريقية للمرأة الوسيطة" باعتبارها جهازا فرعيا تابعا لهيئة الحكماء؛

9. يطلب من المفوضية اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الموارد البشرية لأمانة هيئة الحكماء.

مقرر

بشأن تعيين الرئيس القادم للاتحاد الأفريقي لسنة 2018

إن المؤتمر:

1. يذكر بمقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.635(XXVIII) بشأن ضمان الاستمرارية والتنفيذ الفعال لمقررات المؤتمر يتم إقرار ترتيب ثلاثي بين الرئيس الخارج والرئيس الحالي والرئيس القادم للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد يتم اختيار الرئيس القادم قبل سنة؛
2. يذكر أيضا بمبدأ التناوب في رئاسة الاتحاد الأفريقي ومع الأخذ في الحسبان أن سنة 2018 تمثل دور إقليم شرق أفريقيا؛
3. يحيط علماً بنتائج المشاورات التي أجراها إقليم شرق أفريقيا كما قدمتها جمهورية جيبوتي عميدة الأخير؛
4. يقرر أن يكون الرئيس القادم للاتحاد الأفريقي لسنة 2018 هي جمهورية رواندا.

—

إعلان

حول موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2017

وهو "تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب"،

الوثيقة Assembly/AU/3(XXIX)

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعون في دورتنا العادية التاسعة والعشرين في أديس أبابا، أثيوبيا، في أعقاب مناقشتنا لموضوع عام 2017 حول "تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب"؛

إذ نشير إلى مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.601(XXVI) الذي أعلن عام 2017 سنة "تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب"، ودعا إلى وضع خارطة طريق محددة المعالم والنواتج التي ستوجه الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية نحو تسخير العائد الديموغرافي؛
وإذ نشير كذلك إلى:

- المقرر Assembly/AU/Dec 121 (VII) الصادر في يوليو 2006 في بانجول، بشأن اعتماد ميثاق الشباب الأفريقي.

- المقرر EX.CL/Dec 468(XIV) الصادر في يناير 2009 في أديس أبابا، خلال الدورة الثانية للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن الشباب.

- المقرر EX.CL/Dec 921(XXIX) الصادر في يوليو 2016 في كيجالي بشأن اعتماد خارطة الطريق لموضوع عام 2017.

وإذ نقر بأن قدرتنا على تحقيق "أفريقيا التي نريدها" على النحو المتوخى في أجندة 2063 ستعتمد على استثماراتنا في شباب أفريقيا الذين يشكلون أغلبية سكان القارة؛

إذ نقر كذلك بأن الركائز الاستراتيجية "الخارطة طريق الاتحاد الأفريقي بشأن تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب" في مجال التعليم وتنمية المهارات؛ والعمالة وريادة الأعمال،

والصحة والرفاهية؛ والشباب، والحقوق والحكم، كلها تقع في صلب أطر التنمية الوطنية والإقليمية الفرعية والقارية، ويجب التعجيل باتخاذ إجراءات لتحقيق هذه الأهداف؛

وإذ نقر بأن نجاح جهود أفريقيا في تسخير العائد الديموغرافي يجب أن يتجاوز عام 2017، وأن العمل المنهجي الذي يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، من أجل تحقيق أجندة 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 أمر بالغ الأهمية لتحقيق هذه الغاية؛

وإذ نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في العديد من البلدان الأفريقية في تنفيذ الجوانب الرئيسية لخارطة طريق الاتحاد الأفريقي بشأن العائد الديموغرافي، مع ملاحظة الحاجة إلى مزيد من العمل والتنفيذ على جميع الجبهات؛

وإذ نضع في الاعتبار الأهمية الجوهرية للديناميات الديموغرافية في أجندة التنمية في أفريقيا، فضلا عن الدور الهام لضمان الوصول الطوعي إلى تنظيم الأسرة والصحة الجنسية والإنجابية من أجل الإسراع بالتحول الديموغرافي في العديد من بلداننا والحاجة الملحة إلى كفاءة التمويل الكافي في هذه المجالات؛

بموجب هذا، فإننا:

1. ندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز آليات تنسيق توزيع العائد الديموغرافي؛ بما في ذلك الأمانة وأطر الآليات الفنية القطرية. ومواصلة وضع إطار للمساءلة لتتبع التقدم المحرز داخل الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء.
2. ندعو كذلك جميع الدول الأعضاء إلى مضاعفة الجهود من أجل التنفيذ الكامل لخارطة طريق الاتحاد الأفريقي بشأن تسخير العائد الديموغرافي في عام 2017 وما بعده، بما في ذلك عمليات إطلاق البلدان ذات الالتزامات الواضحة، ووضع البيانات عن العائد الديموغرافي، وإعداد خرائط طريق خاصة بكل بلد توجه خطط التنمية الوطنية، مع مراعاة الحاجة إلى آلية مؤسسية لتنسيق الأنشطة في إطار خارطة الطريق؛
3. نلتزم بتقديم تقرير سنوي عن التقدم المحرز في مجال تنفيذ خارطة طريق توزيع العائد الديموغرافي للاتحاد الأفريقي، ونطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من الشركاء، تسهيل إعداد التقارير السنوية؛

4. ندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تأييد وضع الأطر وتحديد معالم العائد الديموغرافي ليعكس الواقع الأفريقي، وذلك لبناء ملكية هذا المفهوم من قبل الأفريقيين من أعلى مستويات رؤساء الدول والحكومات والوزراء والبرلمانيين وصانعي السياسات والشباب.

5. نرحب:

(1) بإنشاء صندوق الشباب الأفريقي.

(2) إعلان الفترة 2018-2027 "العقد الأفريقي للتدريب الفني والمهني وريادة الأعمال وتوظيف الشباب.

6. ندعو رئيس الاتحاد ورئيس المفوضية وقائد الموضوع إلى حشد الدعم الدولي لجهود أفريقيا الرامية إلى تسخير العائد الديموغرافي من خلال الدعوة إلى عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة وإقامة شراكة عالمية بشأن العائد الديموغرافي؛

7. نعرب عن تقديرنا لرئيس الاتحاد، فخامة البروفيسور ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، وقائد موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2017، وفخامة إدريس ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد لقيادتهما والتزامهما تجاه الاحتفال بهذا الموضوع، وإلى الشركاء الرئيسيين وأصحاب المصلحة الذين تجاوزوا مع دعوة رؤساء الدول والحكومات في تقديم الدعم لجهود القارة الرامية إلى تسخير العائد الديموغرافي.

إعلان

حول الوضع في فلسطين والشرق الأوسط،

الوثيقة EX.CL/1019 (XXXI)

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية التاسعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 3 و4 يوليو 2017؛

إذ نحيط علماً بالتقرير عن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين ونشير إلى جميع مقررات وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي حول الوضع في فلسطين من أجل تحقيق السلم والأمن الدائمين في الشرق الأوسط؛

وإذ نؤكد من جديد دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل ضد الاحتلال الإسرائيلي تحت قيادة الرئيس محمود عباس لاستعادة حقوقه المشروعة في إقامة دولة فلسطين المستقلة التي تعيش بسلام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل؛

وإذ نؤكد من جديد أيضاً رغبتنا في إيجاد حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي وفقاً لمبادئ القوانين الدولي وجميع المقررات ذات الصلة؛

وإذ ندعو إلى إقامة دولة فلسطينية في حدود يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية تطبيقاً لمبدأ حل الدولتين، وقرار الأمم المتحدة رقم 194 بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين؛

وإذ نجدد دعوتنا لاستئناف المفاوضات بين الجانبين للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. ونعرب عن دعمنا لكل المبادرات الهادفة لإيجاد حل دائم وفق جدول زمني محدد؛

وإذ نؤكد على ثبات موقفنا الداعم للقضية الفلسطينية واستمرار مساعي الاتحاد لتحقيق السلام الشامل والعادل للشعب الفلسطيني؛

وإذ نناشد جميع الدول الأعضاء بذل الجهود من أجل تحقيق هذا المسعى في علاقاتها الدولية، وفقاً للمقررات السابقة ذات الصلة، مع الأخذ في الاعتبار للأسس السامية القائم عليها الاتحاد الأفريقي والتي

في مقدمتها حرية الشعوب في تقرير مصيرها، نعتبر ان اسرائيل هي دولة محتلة، وأن أي تعاون لدول القارة مع هذه الدولة ينبغي أن لا يكون على حساب الدعم الإفريقي للقضية الفلسطينية؛

وإذ نؤكد مجدداً أن كل المستوطنات المقامة في الضفة الغربية والقدس الشرقية ومرتفعات الجولان هي غير شرعية، وندين السياسات الإسرائيلية الهادفة الى تغيير معالم الارض والوضع الديموغرافي لفلسطين وفرض سياسة الامر الواقع، خاصة في محيط القدس الشرقية وكذلك حملة التهويد التي تستهدف تغيير كل المعالم الإسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة، كما ندين سياسة مصادرة الأراضي وهدم المنازل، والتهجير القسري للمدنيين، وجميع تدابير العقاب الجماعي؛

وإذ نشجب الممارسات الإسرائيلية ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين ونرفض أيضاً الاعتقال الإداري، وندين الإجراءات التعسفية وعمليات التعذيب المفروضة على المعتقلين، خاصة الأطفال والنساء منهم، في السجون الإسرائيلية، والتي تحرمهم من الحد الأدنى للحقوق التي تضمنها القوانين والأعراف الدولية لحقوق الانسان بما في ذلك اتفاقية جنيف حول حقوق النساء والأطفال. لذلك فإننا ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية دون قيد أو شرط؛

وإذ ندين استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والتصعيد والتوتر من قبل حكومة إسرائيل ومستوطناتها . وكذلك سياسة الإعدام بدون محاكمة التي يجري تنفيذها في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضد المدنيين العزل والتي تشكل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة حول حماية المدنيين خلال الحرب؛

وإذ ندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في توفير الحماية للشعب الفلسطيني الأعزل من آلة بطش الاحتلال تطبيقاً للقوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية؛

نعلم بموجبه ما يلي:

1. نطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وبلدان العالم العمل على إيجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمبادرة العربية للسلام.

2. نناشد جميع الدول الامتناع عن اي إجراء من شأنه تقويض الحل النهائي القائم على حل الدولتين، وخصوصاً نقل السفارات أو البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى إسرائيل الى مدينة القدس، باعتبارها أراضي فلسطينية محتلة.

3. ندعو المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على إسرائيل لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية وإطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ودعم جهود الفلسطينيين للانضمام إلى الوكالات الدولية وإلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية.

4. نرفض وندين المستوطنات المقامة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وندعو المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لوقف التوسع الاستيطاني فوراً، تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2334 الصادر بتاريخ 2016/12/24، ونعتبر الاستيطان عقبة حقيقية أمام تحقيق السلام وحل النزاع العربي الإسرائيلي على أساس حل الدولتين. وندعو كافة الدول الاعضاء إلى الإلتزام التام بأحكام الفقرة 5 من قرار مجلس الأمن رقم 2334 والامتناع عن تقديم أي مساعدة لإسرائيل تستخدم خصيصاً في الأنشطة الاستيطانية.

5. نرفض الحصار البري والبحري المفروض من قبل إسرائيل على قطاع غزة، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني فيه، ونطلب رفع جميع القيود المفروضة على قطاع غزة فوراً.

6. نكرر ضرورة ان يتحمل مجلس الأمن للأمم المتحدة مسؤولياته بشأن حفظ السلم والأمن الدوليين واتخاذ الخطوات اللازمة لحل النزاع العربي الإسرائيلي بكافة جوانبه من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة على أساس مبدأ حل الدولتين، وفقاً لحدود عام 1967 وتطبيقاً للأحكام ذات الصلة للقانون الدولي والمقررات السابقة للمجلس، في هذا الصدد.

7. نطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مقاطعة البضائع والسلع التي يتم إنتاجها وتصديرها من المستوطنات الاستعمارية المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

8. نشيد ونؤيد نتائج المؤتمر الدولي للسلام بمشاركة الامم المتحدة، المنعقد في فرنسا في 2017/01/15 بهدف إطلاق مفاوضات جادة لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين، بما يضمن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على الأراضي المحتلة عام 1967، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

9. نكرر أنه على ضوء الاستجابة السلبية المستمرة من الجانب الإسرائيلي ومماطلته أمام المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام وإنهاء سياسة الاحتلال والاستيطان

وكذلك إحلال سلام عادل ودائم، نتمسك بالتزامنا القوي بالموقف الأفريقي الموحد دعماً لعملية السلام وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تمشياً مع مقررات وإعلانات القمم الأفريقية المتتالية؛

10. نساند الفلسطينيين في رؤيتهم للحل النهائي للصراع على أساس مبدأ حل الدولتين، بينما نرفض الحلول المجزئة والمنقوصة لدولة مؤقتة، والاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

11. نرحب بقرار اليونسكو بشأن الحفاظ على الوضع القائم في مدينة القدس القديمة الصادر في 26 أكتوبر 2016 وندعو جميع اصحاب المصلحة الى الالتزام بالتنفيذ الكامل للقرار.

12. نكرر أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب انسحاب إسرائيل الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى حدود يونيو 1967 ، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والاراضي التي لا تزال محتلة في جنوب لبنان.

—

إعلان

حول التعجيل بتنفيذ اللوائح الصحية الدولية في أفريقيا،

الوثيقة EX.CL/1026(XXXI)

نحن رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في الدورة العادية التاسعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا، إثيوبيا يومي 3 و4 يوليو 2017؛

إذ يساورنا القلق الشديد إزاء تزايد أحداث الصحة العامة والأوبئة المتكررة في قارتنا وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي الهائل، فضلا عن عدم كفاية تنفيذ اللوائح الصحية الدولية؛

وإذ نلاحظ التقدم المحرز حتى الآن في تحسين الأمن الصحي لأفريقيا بوجه عام، وفي مكافحة تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا بوجه خاص وكذلك الجهود الجارية للتصدي للحمى الصفراء وزیکا وتشيكونجونيا والكوليرا وغيرها من الأمراض؛

وإذ ندرك الجهود التي تبذلها المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها في مجال مراقبة الأمراض والكشف عنها والاستجابة لها بما في ذلك التأهب لحالات الطوارئ، فضلا عن دورها الهام في زيادة تعزيز اللوائح الصحية الدولية في قارتنا؛

وإذ ندرك أيضا الدور الهام الذي تضطلع به المفوضية ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما من أصحاب المصلحة في تحسين الأمن الصحي في أفريقيا؛

وإذ نعتزف بأن جزءا رئيسيا من الواجب الأساسي للحكومات هو حماية مواطنيها من انعدام الأمن الصحي، والمخاطر، وحالات الطوارئ، ومع الأخذ في الاعتبار لأهمية تلبية القدرات الأساسية للوائح الصحية الدولية في الوقاية من تفشي الأمراض والتأهب لها والاستجابة لها؛

1. نلتزم بما يلي:

(1) التعجيل بتنفيذ اللوائح الصحية الدولية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية مع توفر خارطة طريق وآليات رصد واضحة؛

(2) وضع آليات متعددة القطاعات للتعجيل بتنفيذ اللوائح الصحية الدولية؛

- (3) تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خرائط الطريق لتسريع تنفيذ اللوائح الصحية الدولية.
2. نطلب من المفوضية، ومركز مكافحة الأمراض في أفريقيا بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وأصحاب المصلحة الآخرين القيام بما يلي:
 - (1) توفير الدعم الفني الضروري للدول الأعضاء من أجل التعجيل بتنفيذ اللوائح الصحية الدولية.
 - (2) رصد عملية تنفيذ اللوائح الصحية الدولية والإبلاغ عنها في إطار التعاون بين منظمة الصحة العالمية والمفوضية حول إنشاء وتفعيل مركز مكافحة الأمراض في أفريقيا بغية تحسين الأمن الصحي في أفريقيا.
 - (3) تقديم تقرير كل سنتين إلى المؤتمر عن تنفيذ اللوائح الصحية الدولية خلال درة يناير العادية.

إعلان الجزائر

حول الاستثمار في العمالة والضمان الاجتماعي من أجل تسخير العائد الديموغرافي

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في الدورة العادية التاسعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد، في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 3 و4 يوليو 2017؛

إذ نعرب عن بالغ تقديرنا لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لرعاية هذا الحدث إيماناً منه بالتعاون الأفريقي الأفريقي ولالتزامه والتزام الحكومة الجزائرية منذ استقلالها بازدهار أفريقيا. وهو الذي قال إن "استقرار الجزائر هو استقرار أفريقيا، ازدهار الجزائر هو ازدهار أفريقيا".

وإذ نذكر مقرر المؤتمر (Assembly/AU/Dec.601(XXVI) الصادر في يناير 2016 بشأن إعلان 2017 عاما "لتسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب"؛

وإذ ندرك أن العائد الديموغرافي لا يتحقق بشكل تلقائي وأن المنفعة يمكن أن تنشأ عندما يكون لدى بلد ما عدد كبير نسبياً من السكان في سن العمل ويستثمر هذا البلد بفعالية في صحتهم وتمكينهم وتعليمهم وحمائتهم الاجتماعية وتوفير فرص عمل لهم من خلال التدخل الحكومي ومشاركة القطاع الخاص؛

وإذ نلاحظ أن نحو 46 في المائة من الزيادة المتوقعة في القوة العاملة في أفريقيا وقدرها 1.3 مليار نسمة خلال الفترة 2015-2063 سيخصّ الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 34 عاماً، بمتوسط 12.1 مليون سنوياً؛

وإذ يثير جزعنا كون الشباب يمثلون أكثر من 60 في المائة من مجموع العاطلين عن العمل في أفريقيا، وإذ نضع في اعتبارنا الحاجة إلى التصدي لهذه المعدلات المرتفعة للبطالة في أوساط الشباب وعدم التوافق بين احتياجات سوق العمل والمؤهلات التعليمية في أفريقيا؛

وإذ نعرب عن اقتناعنا بأن الاستثمارات التي تجرى اليوم في الشباب الذين يمثلون أعظم أصول أفريقيا، ستحدد مسار التنمية في أفريقيا على مدى السنوات الخمسين المقبلة وستمهد الطريق أمام القارة لتحقيق "أفريقيا التي نصبوا إليها"، أي أفريقيا قوية وموحدة ولعبة وشريكة دولية مؤثرة، على النحو المتوخى في أجنحة 2063؛

وإذ نلاحظ مع التقدير اعتماد رؤساء الدول والحكومات البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا في يناير 2016 في أديس أبابا، إثيوبيا؛

وإذ نلاحظ أيضا التقرير المقدم كل سنتين عن التقدم المحرز في حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا والإنجازات التي تحققت على الصعيد الوطني لإنهاء زواج الأطفال في إطار تلك الحملة؛

وإذ نلاحظ كذلك الجهود الجارية التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية ومنظمة العمل الدولية في إعداد وتصميم صندوق العمالة والتماسك الاجتماعي؛

وإذ يساورنا القلق إزاء عدم تلقي الموظفين السابقين للمعهد الأفريقي لإعادة التأهيل استحقاقاتهم بعد مرور أكثر من خمس (5) سنوات على إغلاق المعهد؛

وإذ نضع في اعتبارنا الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ولا سيما أحكامه المتعلقة بالأمن البشري؛

1. نلتزم بما يلي:

(1) التوقيع والتصديق على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا من أجل الإسراع بتسخير العائد الديموغرافي لمساهمات هذه الفئة السكانية الهامة؛

(2) دعم وضع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق كبار السن؛

(3) اتخاذ التدابير المناسبة لصياغة وثائق وطنية وإقليمية لتعميم برنامج السنوات الخمس الأولى ذي الأولوية من أجل تنفيذ الإعلان وخطة العمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة، وإنشاء/تعزير هيكل متابعة مشترك بين القطاعات وتعيين جهات تنسيق وطنية بحلول 30 سبتمبر 2017، وتقديم أول تقرير متابعة وطني لفترة سنتين إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في عام 2018؛

(4) إدماج خارطة الطريق بشأن العائد الديموغرافي في أطر السياسات الوطنية المتعلقة بالعمالة وريادة الأعمال الحرة، وتقديم تقرير عن تنفيذها باستخدام آلية خاصة للمتابعة والرصد والتقييم.

(5) اتخاذ إجراءات وطنية بخصوص تمكين المرأة في سوق العمل الأفريقية من منظور حقوق الإنسان، وضمن أطر السياسات المنصوص عليها في برنامج واجادوجو + 10، ومواثيق الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بالمرأة والطفل، وأجندة 2030 للأمم المتحدة، وبما يتماشى مع استنتاجات الدورة الحادية والستين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة المعقودة في نيويورك في مارس 2017، وذلك بدعم من كل من الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) ومنظمة العمل الدولية والبنك الأفريقي للتنمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وشركاء آخرين؛

(6) مواصلة التعاون مع الاتحاد الأفريقي في الحملة الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال والتعامل مع مختلف أصحاب المصلحة على الصعيد المجتمعي والوطني والإقليمي والدولي لمكافحة هذه الممارسة الضارة وغيرها من الممارسات التي تؤثر سلبا على الأطفال؛

(7) تشجيع ودعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لتعزيز حرية تنقل الأشخاص داخل الأقاليم بغية الدخول على نحو فعال في مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف مع البلدان التي تستقبل العمال، وذلك بهدف حماية المواطنين الأفريقيين العاملين خارج بلدانهم الأصلية؛ وكذلك الإشادة بالنقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والهجرة المشترك بين الاتحاد الأفريقي،

منظمة العمل الدولية، المنظمة العالمية للهجرة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والذي يدعو إلى تفعيل اللجنة الاستشارية للعمل والهجرة.

2. نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي:

- (1) إجراء دراسة بهدف جمع الخبرات من الدول الأعضاء وإصدار خلاصة وافية للممارسات الجيدة بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودعم الدول الأعضاء في إعداد مشاريع شراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يشمل مبادرات ملموسة من قبل مؤسسة فرص العمل لأفريقيا في العمل على مطابقة المهارات، التحول الزراعي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تنظيم مشاريع الأعمال، الحوار السياسي وما إلى ذلك.
- (2) العمل مع شركاء مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومنظمة العمل الدولية بشأن تحديد التوقعات في مجال العرض والطلب على المهارات، بما في ذلك وضع نموذج تستخدمه الدول الأعضاء، ودعم بناء القدرات في البلدان.
- (3) العمل مع كل من منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الآخرين لتيسير توسيع نطاق الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ليشمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والقطاع الريفي، مع دعم الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، من خلال تنفيذ السياسات والوثائق ذات الصلة للاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية؛
- (4) العمل مع أمانة اللجنة المعنية بتطوير وترويج الحرف اليدوية بغية توسيع نطاق الضمان الاجتماعي/الحماية الاجتماعية ليشمل الحرفيين والعاملين في صناعة الحرف اليدوية عند الاقتضاء، من خلال تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي لتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير النظامي والاقتصاد الريفي، وإدراج صناعة الحرف اليدوية في سياسات التنمية الاقتصادية عبر هيكل مخصص لذلك.
- (5) تعزيز التعاون الفني بين الدول الأعضاء، في إطار منبر التعاون الفني بين البلدان الأفريقية، وتوسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب ليشمل أقاليم أخرى؛

(6) صياغة موقف أفريقي موحد بشأن "مستقبل العمل" في أفريقيا، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية؛ وتوجيه تنسيق ومواءمة الموقف الأفريقي الموحد في إطار العملية العالمية للمبادرة المتعلقة بمستقبل العمل؛

(7) إكمال عملية إنشاء صندوق العمالة والتماسك الاجتماعي مع البنك الأفريقي للتنمية ومنظمة العمل الدولية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وتقديم إطار إلى اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الإنمائي من أجل بحثه؛

(8) استعراض تنفيذ المبادرة المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن عمالة الشباب، بما يتماشى مع خارطة طريق الاتحاد الأفريقي بشأن العائد الديموغرافي، واستيعاب الاستراتيجية الجديدة للبنك الأفريقي للتنمية بشأن عمالة الشباب في أفريقيا؛

3. ندعو الدول السبع عشرة (17) المتبقية من أعضاء المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل إلى دفع 15% من متأخراتها الواردة في تقرير المراجعة لعام 2017 وذلك لتسهيل دفع مستحقات موظفي المعهد.

4. نجيز مشروع البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المعوقين تمهيدا لإحالاته إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية، واعتماده من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

5. نرحب بالعرض المقدم من جمهورية غينيا لاستضافة الدورة الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في أبريل 2019.

قرار

حول أزمة الخليج

إنّ المؤتمر:

1. بعرب عن قلقه من الأزمة بين بلدان الخليج ويحث كافة الأطراف على الحوار وإيجاد حلول مقبولة للأطراف.
2. يعرب عن دعمه أيضا لجهود دولة الكويت من خلال وساطة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، الرامية إلى حل الأزمة.
3. يطلب من الأطراف العزوف عن أي عمل و/أو تصريح يرمي إلى تأجيج التوتر أو إعاقة جهود ومبادرات السلام والمصالحة.
4. يعرب عن رغبته الشديدة في أن تظل منطقة الخليج الجارة منطقة سلام واستقرار وازدهار وتنمية، لصالح شعوبها ومن أجل السلام في هذه المنطقة من العالم.
5. يؤكد من جديد تنديده الشديد بالإرهاب والتطرف العنيف في كافة أشكاله في أفريقيا، والشرق الأوسط والعالم ويؤكد مجددا إستعداده للتعاون مع جميع البلدان المعنية من أجل القضاء عليهما.
6. يؤكد من جديد كذلك حثه جميع البلدان والمنظمات الدولية على تكثيف جهودها الرامية إلى قمع كافة مصادر تمويل الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والنزعة الأصولية معا.

—